النفط في العراق بين حقائق التأريخ ومتغيرات السياسة و الاقتصاد

م.م. سيف الدين محمد الحديثي

كلية دجلة الأهلية الجامعة

مجلة الدنانير

" أيها الأمراء العظام مالكم وللأجانب منكم؟ ها أنتم تحبونهم ولا يحبونكم، قد علمتم شأنهم ولم تبق ريبة في أمرهم. ان تمسسكم حسنة تسؤهم وان تصبكم سيئة يفرحوا بها وان تصبروا وتتقوا لايضركم كيدهم شيئاً ان الله بما يعملون محيط "

العروة الوثقى/١٨٨٤ محمد عبده جمال الدين الأفغاني

ملخص البحث

لقد رافق صناعة النفط في العراق منذ بداية القرن الماضي جملة من الحقائق التاريخية تمثلت بضخامة هذه الثروة التي جعلت منه يعوم على بحيرة من النفط ويمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم.... الامر الذي تصارعت على ارضه الدول الكبرى بدأت بألمانيا وبريطانيا قبل الحرب العامية الاولى وانتهت بتقاسم هذه الثروة من قبل الشركات البريطانية والاميريكية والفرنسية والهولندية والمستر كولبنكيان حصدت من ورائه الارباح وفوائض القيم لاقتصاديات دولها المتقدمة مقابل حصول العراق على عوائد الريع النفطي المتواضعة حتى مع الاخذ بمبدأ مناصفة الارباح عام ١٩٥١ والتي لم تساهم في تطوير اقتصاده الاحادي الجانب، وجاءت القرارات رقم ٨٠ عام ١٩٦١ و ٦٩ لعام ١٩٧٢ التي اعادت هذا القطاع الحيوي للاقتصاد العراقي انتاجاً وعوائد مالية متزايدة حتى بلغ الاحتياطي النقدي عام ١٩٨٠ (٤٠)مليار دولار احترقت وغيرها الكثير بالحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال عام ٢٠٠٣وجعلت من اقتصاده يعاني الاختلالات الهيكلية وظواهر البطالة والتضخم والفساد المالي و الاداري و تأمل الحكومة من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة والمتمثلة بقانون الاستثمار الاجنبي ومشاريع قوانين الغاز والنفط والاقاليم والمحافظات وتوقيعها لعقود التراخيص مع العديد من شركات النفط العالمية ان تساهم في تطوير هذه الصناعة وتنمية واعمار الاقتصاد العراقي لاسعاد شعبه الذي احترق بنار نفطه ولم يتمتع بنوره.

Abstract

A host of facts has been accompanying Iraqi oil industry since the outset of the last century. These facts have been revolving around the magnitude of the Iraqi oil which makes Iraq floating on the World's largest crude oil reserve; a fact that make the World's super powers duel over the seize of this wealth. It started with Germany and Great Britain before the outbreak of the World War I and it ended up distributed by British, US, French, and Dutch oil companies as well as Mr. Kalbanqean. That distribution of the Iraqi oil among these companies immensely contributed to the total welfare of those counties; whereas Iraq was

poorly awarded for its own oil. Even when Iraqi oil profits were equally shared in 1950 they never developed its one-sided economy.

It is only in 1968 and 1972 with Acts 80 and 69 respectively did this vital sector contribute so considerably to the Iraqi national revenue that it boosted the Iraqi reserve of foreign currency to 40 billion US dollars in 1980. Unfortunately, that colossal figure was systematically and randomly consumed in reckless wars, UN embargo, and an eventual invasion in 2003. Those tragic events adversely affected Iraq's economy and they arouse serious economical imbalances, unemployment, inflations, and corruptions.

Through the current oil policies the new Iraqi Government hopes to redress these negative aspects. These policies emerge in form of the foreign investment acts, natural gas and crude oil acts, and provincial development programs. However, although these actions are constantly criticized; they are expected to push forward the Iraqi oil industry and contribute fruitfully to the welfare of Iraq and the Iraqi people who are regularly burned by their own oil.

المقدمة

ان موقع العراق على رأس الخليج العربي جعل منه مكاناً مهماً في منطقة حيوية من العالم كعقدة للمواصلات ساهمت في تنشيط الحركات الاستكشافية و التبشيرية و توسيع التبادل التجاري بين مناطق مهمة من العالم . وجاء اكتشاف النفط فيه مبكراً و امتلاكه لثاني اكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم قدر بحوالي (١١٤) مليار برميل يزداد الى (٢٦٠) مليار برميل بأضافة الاحتياطي شبه المؤكد. تؤهله ان يحتل مركزاً مهماً و متقدماً في استراتيجيات الدول الكبرى و في مقدمتها بريطانيا وامريكا كما ان انتماءه لمنظومة الاقطار العربية تأريخياً و قومياً و ارتباطه بدول الجوار (تركيا وايران) وما سجله التأريخ عن علاقته معهما التي يشوبها عدم الاستقرار و كلاهما يتقاسمان الادوار في السيطرة وبسط نفوذهما عليه لاطماع سياسية و اقتصادية و حضارية التي توصف بـــ (الاطماع الخبيثة) البعيدة عن علاقات حسن الجوار و الدين الاسلامي و المعاهدات و المواثيق الدولية التي تدعو الى التعاون و تقاسم الموارد المشتركة و خاصة المياه لا قطعها او الدعوة لمبادلة الماء بالنفط هذا بالاضافة الى ثرواته من الخامات الاخرى كالكبريت و الفوسفات والاسمنت و الحديد و الزراعية التي يمتلك منها اكثر من (١٢) مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة تمكنه (لو استثمرت بشكل جيد) من ان يحقق نمواً متوازناً في كل القطاعات الانتاجية معتمداً على موارده المالية النفطية التي بلغت مساهمتها ما بين ٢٥% –٣٥% من الناتج المحلي الاجمالي و ٦٥%–٩٥% من ايرادات الموازنة العامة للسنوات ١٩٥٢–٢٠١١ مستفيداً

من الخبرات و الكفاءات العلمية والفنية والادراية لتدفع به الى مواكبة التقدم العلمي و التقني التي تخلف عنهما.

وعليه فأن البحث سيكون متوافقاً مع اهمية نفط العراق و مكانته في الاسواق العالمية مؤشرين وقائع الاحداث التي الزمت ان يسجل التأريخ عليه (ان العراق يعوم على بحيرة من النفط) و ما ترتب عن ذلك من صراع الدول الكبرى و تنافس الشركات الاجنبية وتناقض في سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة و قراراتها بين الضعف امام الاجنبي والقوة لاسترجاع السيطرة على هذه الثروة الوطنية و امتلاكها لتساهم في صنع مستقبل اجياله القادمة.

المدخل الى منهجية البحث

اهمية البحث

تتضح اهمية البحث من خلال النقاط الاتية:

١) ان العراق يمتلك ثروة نفطية هائلة جعلت منه يتبؤا المكانة الثانية لاكبر احتياطي نفطي في العالم مما يجعل مستقبله واعداً .

٢) استمرار تزايد الطلب العالمي على النفط كمصدر رئيسي للطاقة و الصناعات التحويلية على الرغم من منافسة مصادر اخرى ناضبة و متجددة، واهميته المتزايدة في التجارة العالمية و العلاقات الدولية.

٣) اهمية الصناعة النفطية في العراق وموارادها المالية لتمويل الموازنة العامة والبرامج التنموية لتحقيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية والامن الاقتصادي و الاجتماعي.

اشكالية البحث: تبرز مشكلة البحث من خلال اهميته التي تتطلب متابعة موضوعية الصراع الاقليمي و الدولي وتنافس الشركات النفطية العالمية وفرض هيمنتها على نفط العراق وتباين المواقف السياسية للحكومات العراقية بما يضمن المصالح الوطنية و حماية ثرواته و موارده.

اهداف البحث: تتحدد اهداف البحث بما يأتي:

١) البحث في الصراع الدولي و تنافس الشركات الاجنبية للسيطرة على نفط العراق من خلال اتفاقيات الامتيازات التقليدية.

٢) تقييم سياسة الحكومات العراقية اتجاه صناعة النفط و توظيفها لتطوير الاقتصاد وخلق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية و التفاعل معها.

فرضية البحث : تعتمد فرضية البحث على الحقائق الاتية:

١) تزايد اهمية النفط و مشتقاته في الاسواق العالمية ولأجيال قادمة على الرغم من وجود مصادر اخرى ناضبة ومتجددة.
٢) توفر فرص كبيرة وقدرات متعددة ادارية وفنية لادارة الثروات النفطية واستثمارها من خلال سياسة اقتصادية متوازنة ومساهمتها في خلق التنمية المستدامة.
٣) امكانية استعادة نفط العراق في اسواقه العالمية من خلال علاقاته الدولية مع الدول المنتجة والمستهلكة و المنظمات النفطية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث اكثر من منهج بحثي بدءاً بالمنهج التأريخي الوصفي لهذه الصناعة وما رافقها من متغيرات جيوسياسية و اقتصادية و التحليل الكمي وفقاً لمعطيات النظرية الاقتصادية واهمية هذه الصناعة في تطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن والغاء صفة احادية الجانب و الاقتصاد الريعي من خلال خلق مدخرات واستثمارات جديدة وعليه اعتمدت منهجية البحث على عدة فصول اولها : استعراض الصراع الدولي والهيمنة على نفط العراق من خلال الامتيازات النفطية مع الشركات النفطية الاجنبية وحتى مع مبدأ مناصفة الارباح عام ١٩٥١. و في الفصل الثاني تم توضيح مواقف الحكومات العراقية و مفاوضتها للشركات الاجنبية عام ١٩٥٨ للحصول على حقوق العراق في نفطه وكذلك التطرق الى التعاون العربي والدولي في الصناعة النفطية من خلال منظمتي اوبك واوابك. اما في الفصل الثالث فقد استعرض البحث اجراءات الحكومة العراقية و قرارتها بعد عام ١٩٦٨ بدءاً بالاستثمار المباشر و انتهاءاً بقرار التأميم الخالد عام ١٩٧٢ وماعقب ذلك من حروب وحصار اقتصادي فرضت على العراق منذ عام ١٩٨٠ ومارافق ذلك من انهيار اسعار النفط. وجاء الفصل الرابع ليؤشر توجهات السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وخاصة في مجال صناعة النفط من خلال قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ ومشاريع قوانين النفط والغاز والاقاليم والمحافظات وتوقيع عقود التراخيص مع العديد من الشركات النفطية الاجنبية. و ما يترتب عن الاخير من اشكالية سياسية و اقتصادية ..... وينتهي البحث بالاستنتاجات و التوصيات.

الفصل الاول
الصراع الدولي على نفط العراق

اولاً: مرحلة الامتيازات النفطية التقليدية

ان الباحث في شؤون النفط يجد نفسه امام حقائق التأريخ (*) التي تراكمت منذ اكتشافه عام ١٨٥٩ في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الامريكيه و تصدره قائمة التجارة الدولية وتأثيره في

العلاقات الدولية حتى اعترف له الجميع بأنه سلعة استراتيجية تتحكم فيها عوامل غير آليات السوق التقليدية مؤثراً في سياسات الدول الكبرى و صناع القرار فيها حتى قال عنه الكثيرون و منهم رؤوساء الولايات المتحدة الامريكية مثل ويلسون ١٩١٣-١٩٢١ (ان قيمة أي امة من الامم يتوقف على ما تملكه من كنوز البترول) [٢]. و كالفين كوليدج ١٩٢٣-١٩٢٩ (ان تفوق الامم يمكن ان يقرره من يمتلك النفط و منتجاته)[٣]. ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل الذي اكد (ان حاجة امبراطوريته الى مصدر لنفط قريب يكون شريان حياتها). [٤] ورئيس وزراء فرنسا كليمانصو الذي قال (ان قطرة النفط تعادل لنا قطرة دم)[٥] . وان سياسة الدول الغربية في تعاونها مع الصهيونية العالمية رسمتها الرسائل المتبادلة بين كل من (جولدمان) رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي الى (بيفن) وزير الخارجية البريطاني (ان الوجود الاسرائيلي ليس الا وسيلة و اداة لتحقيق غاية مزدوجة هي ابقاء المنطقة العربية مجزأة و حماية المصالح النفطية الغربية القريبة منها)[٦]. هذه السياسة مرت بعدة مراحل تأريخية بدأً بمرحلة صياغة المباديء الى مرحلة التطبيق و من مرحلة الصراع الى مرحلة التفاهم و التعاون ٠٠ ولم تحظ بأي نوع من الحوار والتعاون بين اصحاب العلاقة من (ملاك و منتجين و تجار و مستهلكين) و ان الصراع و التصادم والحروب الاقليمية و الدولية من اجل الاستحواذ على الريع النفطي (Petro Rant Seeking) وان ماحصل في بعض هذه المراحل من مفاوضات فأن الجميع يبغي الحصول على الارباح و الامتيازات، وفق هذه التوجهات بدأت مرحلة الصراع السياسي والتنافس التجاري بين صناع هذه السلعة و تجارها في العالم تتقدمهم الولايات المتحدة الامريكية منذ ان كانت المنتج و المصدر الوحيد عام ١٨٦٠ ومعدل انتاجها اليومي (٢٠٠٠) برميل. وظلت حتى مع تعدد مناطق الانتاج وتزايدها في العالم حتى بلغ عام ٢٠٠٩ بحدود (٩ر٧٩) مليون برميل يومياً و مجموع الاستهلاك (١ر٨٤) مليون برميل يومياً و مجموع الاحتياطي (١ر١٣٣٣) مليار برميل موزعاً على (١٥) دولة، تستحوذ منطقة الخليج العربي و الشرق الاوسط على ٣ر٣٠% و ٧ر٨% و ٦ ر٥٦% على التوالي[٧].

ويعود اهتمام الدول الغربية بالعراق الى بداية القرن الثامن عشر عندما وضعته الاستراتيجية البريطانية ضمن اولوياتها و اخذ يشكل محور صراعها في المنطقه و ليكون جزءاً مهماً من مناطق نفوذها الامر الذي دعاها الى التوسع في قنصلياتها في البصرة وبغداد والموصل و شركاتها التجارية و وكالاتها الملاحية منذ عام ١٧٩٨. و استعداداً لاي مواجهة محتملة مع الدول الاخرى و في مقدمتها المانيا التي رأت بتوجهاتها في اطار سياسة الزحف نحو الشرق و حصولها على امتياز اقامة سكة حديد برلين-بغداد من السلطات العثمانية في ١٨٩٩/١١/٢٦ والافضلية في التنقيب عن المعادن في منطقة الامتياز عام ١٩٠٤ تهديداً لمصالحها التجارية وامتيازاتها النفطية في حقول عبادان مما دفعها للاحتجاج

الى السلطات العثمانية،لانها ترى في مستقبل النفط في العراق اعظم من منابيع النفط الروسي في بحيرة قزوين[٨].

وازاء هذا الموقف و فشل المانيا في الحصول على تمويل لشركاتها في العراق وافقت السلطات العثمانية على مشاركة بريطانيا في امتياز النفط في ولاية الموصل في ١٩١٤/٦/١٥ التي اكملت نفوذها بتوقيع اتفاقية مع امير دولة الكويت لاستغلال النفط فيها مقابل منحة مالية و حماية عسكرية و من ثم توجهت لكسب ود بعض الزعماء العرب وتشجيعهم الحصول على الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية لتأمين تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة التي حالت الحرب العالمية الاولى دون تنفيذها حتى ١٩١٤/٣/١٩ بتوقيع اتفاقية الخارجية البريطانية Foreign Office Agrement بموجبها تنازل السير آرنست كاسل والبنك الوطني التركي و البنك الالماني عن مساهماتهم لصالح بريطانيا ،وابعاد شركة ستاندر اويل الامريكية من المشاركة في امتيازات نفط العراق خوفاً من منافسة نفوط الخليج العربي للنفط الامريكي المتواجد الوحيد في الاسواق العالمية.

وعليه فقد جاءت هذه الاتفاقيات بين الاطراف المختلفة سياسياً و المتفقة في تنافسها على نفط العراق تقع ضمن استراتيجيات الدول الكبرى لادامة التوتر و عدم استقرار المنطقة وتتلاءم و اهداف تلك الدول و مصالحها التي جاءت باتفاقية سايكس–بيكو في ١٩١٦/٥/١٧ واتفاقية سان ريمو في ١٩٢٠/٤/٢٥ لاقتسام المنطقة واحتلال العراق في ١٩١٧/٣/١٧ و اعلان تأسيس الدولة العراقية و تأليف حكومتها في ١٩٢١/٨/٢٣ و توقيع معاهد الانتداب في ١٩٢٢/١٠/١٠. وتنازل فرنسا عن حمايتها لولاية الموصل مقابل حصولها على حصة في شركة النفط التركية وفقاً لمبدأ الدولة الاكثر رعاية والحرمان الذاتي الذي جاء بالاتفاقية المذكورة التي تنص (منع اصحاب شركة النفط التركية بصفتهم الفردية او الجماعية ان تكون لهم صفة مباشرة وغير مباشرة بأنتاج النفط في الامبراطورية العثمانية الا عن طريقها ولان السياسة الفرنسية منذ ذلك التأريخ تقوم على الانضمام للطرف الرابح)[٩]. وتأييد بريطانيا دخول العراق الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ مقابل تجديد معاهدته معها التي اعتبر في حينها ليس نصراً للعراق و انما للدبلوماسية البريطانية التي ضمنت هيمنتها على نفط الشرق الاوسط وعندها (ادرك الحلفاء ان نصرهم في الحرب العالمية الاولى كانوا محمولين على بحر من النفط) كما ادعى اللورد كروزين وزير خارجية بريطانية عام ١٩٢١[١٠] وان السير اليوت الفس ديترونج قال (ان الجيوش و الاساطيل الحربية وجميع اموال العالم لاقيمة لها امام المسيطر على النفط والقابض على منابعه)[١١]. و مطالبة الحكومة الامريكية حصة لشركاتها بدعوة ان نصر الحلفاء في الحرب كان مدعوماً من قبلها وهذا يتيح لشركاتها المشاركة في امتيازات نفط العراق و ان الاتفاقيات السابقة اغفلت المصالح والحقوق المكتسبة لها وخرقت مبدأ المساواة بين الدول في الامتيازات النفطية الذي ارادته

بريطانيا و فرنسا احتكاراً لشركاتهما وان النفط لا يعود لبريطانيا و لكن للدولة التي ستنشأ في العراق. وجاء الرفض الامريكي ليؤكد لنه لا يعقل ان تختار بريطانيا حكومة عراقية لاترعى المصالح البريطانية[١٢]. وجاء توقيع اتفاقية الخط الاحمر (Red Line Agrement) بتاريخ ١٩٢٨/٣/٣١ لتحسم الخلافات وتحصل الشركات الامريكية على حصة ليس فقط في نفط العراق وانما بالامتيازات النفطية في منطقة الخليج العربي التي تنص على (عدم قيام المساهمين في هذه الشركة بالحصول منفردين على امتيازات تقع ضمن الاراضي المشمولة بالخط الاحمر الا بموافقة جميع الاطراف المساهمة في الشركة بعيداً عن موافقة الحكام والمشايخ في المنطقة [١٣].

ومنذ ذلك التأريخ اتضحت الستراتيجية الامريكية في المنطقة حيث لاتفضل العمل بأسلوب تضامني بل بالتجاوز و الهيمنة معتمدة على سياسة خاصة بها تقوم على (خذ بترول جارك قبل ان يسرق جارك بترولك)[١٤] هذه الاستراتيجية هي ذاتها لا تزال قائمة حتى الان.

ثانياً: مرحلة الحكم الوطني والسياسة النفطية

لقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين شركة النفط التركية والحكومة العراقية من خلال مفاوضات بدأت في ١٩٢٣/١/٢٢ و لغاية ١٩٢٣/٨/١٣ لتغير صيغة الامتياز السابق الموقع في ١٩١٤/٦/٢٨ بمشاركة المندوب السامي البريطاني الذي قدم للمتفاوضين الاتفاقية الجديدة بتأريخ ١٩٢٣/١/١٩ بحضور المستر ادوارد هوبرت ممثل الشركة التي تزامنت مع وصول لجنة عصبة الامم لتقصي الحقائق عن ولاية الموصل الذي رأت فيه الحكومة العراقية تهديداً لوحدة العراق مما دفعها بالموافقة على الاتفاقية في ١٩٢٥/٣/١٤ بعد احلال اسم الحكومة العراقية بدلاً من الحكومة التركية وتسميتها (شركة نفط العراق-I.P.C.) مع رسم حدود امتيازاتها مقابل حصول الحكومة العراقية على اربعة شلنات ذهبية عن كل طن ينتج و يصدر من حقول بابا كركر/كركوك في كانون الثاني ١٩٣٢ وتصديره عبر موانئ البحر الابيض المتوسط و استكملت الشركات المالكة لشركة نفط العراق سيطرتها على الامتيازات النفطية في عموم العراق بتوقيع اتفاقية شركة نفط الموصل M.P.C في ١٩٣٢/١٢/٢٣ واتفاقية نفط البصرة B.P.C بتأريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٣٧ وزعت اسهمها بين المالكين من الشركات الاجنبية (شركة النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية ومجموعة الشركات الامريكية وشركة شيل الهولندية– البريطانية لكل منهم ٢٣.٧٥% والمستر كولبنكيان ٥%. يضاف الى ذلك النشاط النفطي في منطقة خانقين التي وقعت اتفاقية استثماره لصالح شركة النفط الانكلو-سكسونية (مجموعة دارسي) بتأريخ ١٩١٣/١١/١٤ تحولت الى شركة نفط خانقين بعد شرائها من قبل الحكومة العراقية في ١٩٢٢/١٢/٢٥. ومن الواضح ان ما كان يجري في العراق ليس بمعزل عما كان يجري في منطقة

الخليج العربي فسرعان ما سيطرت شركات النفط العالمية على امتيازات النفط فيها و عليه ادرك الباحثون في شؤون النفط انه ليس صناعة استخراجية يعبر عنها بالارقام (انتاجاً و تسعيراً) وتخضع لآليات السوق كما يعرف ذلك في علم الاقتصاد الرأسمالي لان ما رافقها من احداث و وقائع منذ الحرب العالمية الاولى اكدت حقيقة ان التعامل مع هذه الصناعة كان مزيجاً من السياسة و الاقتصاد اقلقت الدول المنتجة اكثر مما اسعدتها و انها في ظل تلك الظروف لم تقدر على الانتفاع بهذه الثروة التي امتلكت منها الكثير ..... في الوقت الذي وضعتها الدول الكبرى ضمن استراتيجياتها للسيطرة على منابعها لتوفير مصادر الطاقة و المواد الاولية لاقتصادياتها المتقدمة و لتقوية قدراتها العسكرية يؤيد ذلك دعوة المارشال ايزنهاور قائد قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (زودوني بالنفط الكافي للقتال قبل أي امكانيات عسكرية اخرى) [١٥] واعلان المارشال الالماني رومل (ان النفط هو العمود الفقري والعصب الحساس في حركة الجيوش التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية)[١٦]. ومن ثم ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان تحقيق رفاهيتها prosperity و امنها security بضمان تمويلها بالنفط ضماناً محكماً حتى اصبح النفط لديها يلعب دوراً واسعاً وتأريخياً في استراتيجيتها الخارجية اكثر من أي سلعة اخرى و انه يمثل احد اهم المشاكل التي يجب السيطرة عليها في منطقة الشرق الاوسط . وتأكيد وزير الطاقة الامريكي شلينجر عام ١٩٧٧ (ان بقاء اسرائيل قوة عسكرية لضمان امدادات نفط الشرق الاوسط الى الصناعة الامريكية)[١٧]. واصبحت حتمية الصراع حول نفط العرب حقيقةً لازمتهم منذ ان تفجر النفط على ارضهم ومن ثم اصبح النفط والقضية الفلسطينية يشكلان مصدراً رئيسياً للصراعات و الحروب و عدم استقرار المنطقة اخرها احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وماعقب ذلك انفلات الاوضاع السياسية في المنطقة التي لاتزال نتائجها تلقي بضلالها غير المعروفة على مستقبل المنطقة. و لقد ادرك العراقون مبكراً ان الاحداث السياسية غير المستقرة والظروف الاقتصادية المتدهورة التي مرت بهم منذ اكتشاف النفط على اراضيهم كان وراءها ملاك الشركات النفطية في الغرب امثال (دارسي، جستر، كاسيل، كولبنكيان) كل منهم كان يلهث ليحقق مصالحه من خلال السيطرة على نفطهم حتى انهم كانوا يدخلون مقار حكوماتهم والدوائر الرسمية في العراق من غير ابوابها.

ثالثاً: اتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥٠

لقد ساهم تطور صناعة النفط منذ النصف الاول من القرن الماضي في عدة دول خارج الولايات المتحدة الامريكية حيث عملت على توفير حاجة الدول الصناعية في اوربا المتزايدة على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية ارتفع انتاجها من (٧ر٢٦٥) مليون برميل سنوياً عام ١٩١٤ الى (٦ ر١٧١٣) مليون برميل سنوياً عام ١٩٤٥ فأنها كانت تنظر الى تلك النفوط نظرة المنافس لها في الاسواق العالمية و تأثيرها على حركة التجارة الدولية وان تزايد الايرادات المالية للدول المنتجة حتى في

ظل اتفاقيات الامتيازات التقليدية التي تحقق للدول المستهلكة عن الضرائب المفروضة بلغت نسبتها ٣ر٥٢% و ارباح شركاتها قدره ٤١% من مختلف مراحل الصناعة و للدول المنتجة ٧ر٦% [١٨]. على الرغم من ان تكاليف انتاج البرميل الواحد تتفاوت بين الدول المنتجة وعلى النحو الاتي:-

جدول (١)

متوسط تكاليف التشغيل الاستثماري و تكاليف انتاج البرميل الواحد في مناطق الانتاج المختلفة من العالم عام ١٩٦٧ بالدولار

الدول	تكاليف التشغيل	معدل تكاليف انتاج البرميل الواحد	معدل المبالغ المستثمرة في انتاج البرميل الواحد
الولايات المتحدة	١٤	١ر٣٧	٢٨٩٦
فنزويلا	٥ر٦	٠ر٦٢	٨٦٣
نيجيريا	٢ر٧	٠ر٣١	٥٩٠
إيران	١ر٠	٠ر٠٧	١٣٠
الجزائر	٢ر٩	٠ر٤٦	٦٥٦
الكويت	١ر٨	٠ر١٠	١٦٧
السعودية	١٠٥	٠ر١٠	١٦٠
العراق	١ر٢	٠ر٠٤	٦ر٩

المصدر: سيف الدين محمد الحديثي: دور صناعة البترول في التنمية الاقتصادية في العراق/ رسالة ماجستير/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ ١٩٧١ص٨٢

هذه السياسات للشركات النفطية العالمية دفعت بالدول المنتجة الى التفكير في اعادة النظر في الامتيازات الممنوحة لها بعد فشلها في التوصل الى حلول ترضي جميع الاطراف من خلال المفاوضات مما دفع المكسيك الى تأميم صناعة النفط عام ١٩٣٩ الذي افشلته الولايات المتحدة الامريكية من خلال تغير النظام السياسي فيها و توجه فنزويلا عام ١٩٤٨ لمطالبة الشركات العاملة بحقوقها في ثرواتها النفطية، و تأميم النفط في إيران من قبل حكومة مصدق وبموافقة البرلمان الإيراني بتأريخ ١٩٥١/٤/٣٠ الذي أجهضته المخابرات المركزية الامريكية وبموافقة البرلمان الإيراني بتأريخ ١٩٥٢/١٠/٢١ و جاء تصريح السيناتور جوزيف كلاركل يؤكد (ان كل امريكي مطلع على حقائق الامور يدرك ان شركات النفط الامريكية و من ورائها وكالة المخابرات الامريكية متوغلين في سياسات الشرق الاوسط)[١٩]. و مطالبة مجلس النواب العراقي بتأريخ ١٩٥١/٣/٢٥ حكومته بتأميم شركات النفط العاملة في العراق، هذه

الاحداث وغيرها كالحروب في جنوب شرق اسيا ساهمت بزيادة الطلب على النفط الخام في الاسواق العالمية مما دفع الشركات النفطية العالمية الى زيادة انتاجها في دول الخليج العربي و منها العراق حيث ارتفع إنتاجه من (٦٠٠) الف طن عام ١٩٣٤ الى (٦) مليون طن عام ١٩٥٠ و الى (١٨) مليون طن عام ١٩٥٢ أي ان الزيادة كانت بنسبة ٦٦% . و الاخذ بمبدأ مناصفة الارباح مع الدول المنتجة ومنها العراق اعتباراً من عام ١٩٥١ و جاءت احداث حرب السويس عام ١٩٥٦ لتوقف صادرات النفط مما دفعها الى زيادة انتاجها في شمال افريقيا و غربها لتعويض النقص في صادراتها من الخليج العربي و على الرغم من زيادة الانتاج في السنوات اللاحقة الا انها كانت متواضعة لا تتفق مع حاجة الاسواق العالمية من جهة و اقل من الزيادات التي حصلت في اقطار الخليج العربي حيث بلغت مساهمة العراق عام ١٩٣٦ بـــــ (٤) ملايين طن سنوياً ارتفعت الى (٧ر٣٥) مليون طن عام ١٩٥٨ في الوقت الذي ارتفعت في السعودية من (٥.٠) مليون طن عام ١٩٣٦ ليصل الى (٣ر٥٢) مليون طن عام ١٩٥٨ وانخفضت نسبتها من ٧٧% الى ٢٣% و في السعودية ١٠% ارتفعت الى ٣٢% لنفس السنوات واستحواذ الكويت على نسبة ٤٤% عام ١٩٥٨، هذا بنفس الوقت الذي عملت فيه الشركات على خفض اسعار نفطه من (١٢ر٢) دولار للبرميل في موانىء البصرة و(٦٩ر٢) دولار للبرميل في موانىء البحر الابيض المتوسط عام ١٩٥٧ الى (٨٢ر١) دولار للبرميل و(٢٦ر٢) دولار عام ١٩٦٠ على التوالي[٢٠]. و قد واصلت إيرادات النفط المالية بالارتفاع من (٨٠٠) الف باوند عام ١٩٣٤ الى (٧ر٦) مليون دينار عام ١٩٥٢ و الى (٦ر٨٦) مليون دينار عام ١٩٥٩ ساهمت هي الاخرى في زيادة الدخل القومي من (٨ر٢٦٣) مليون دينار الى (٣٧٣) مليون دينار بلغت نسبها ١٠% و ٢١% و٢٥% للسنوات اعلاه على التوالي واخذت تشكل ٩٠% من ايرادات الموازنة العامة و٩٥% من قيمة الصادرات الكلية[٢١]. و هذا ليس هدفاً بحد ذاته بل المهم ان تساهم هذه الموارد في خلق مشاريع تنموية إنتاجية فاعلة في زيادة الدخل و الانتاج القوميين وخلق عوامل الدفع للنمو الاقتصادي كما يراها (هيرشمانHirshman) في نموذجه النمو الصناعي و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي ابقته يتصف بظاهرة احادية الجانب و ازدواجية الاقتصاد Economics Dualism وتبعيته لاقتصاديات الدول الصناعية. انتهت هذه المرحلة بثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ التي أحدثت تغييراً جوهرياً في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي و تحولات في علاقاته الدولية.

الفصل الثاني

مواقف الحكومات العراقية من شركات النفط الأجنبية بعد ثورة تموز/١٩٥٨

أولاً: ثورة تموز والسياسة النفطية

جاءت ثورة تموز/١٩٥٨ بتغيير النظام الملكي في العراق وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية و كان من اهدافها:-

١) انهاء العلاقة مع الحكومة البريطانية التي كانت تحكمها المعاهدة و اتفاقية سياسة الانتداب وفك ارتباط العراق بالكتلة الاسترلينية.

٢) دعوة ممثلي شركات النفط العاملة في العراق لمفاوضات مباشرة مع الحكومة العراقية اعتباراً من عام ١٩٥٩ لمناقشة الامور العالقة بينهما و امام إصرار الشركات على موقفها الرافض دفع الحكومة العراقية الى تشريع قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ استعادت بموجبه حوالي ٩٥% من مجموع الاراضي المشمولة بالامتيازات النفطية. واعتبر هذا القانون اول تشريع وطني ناجح ينطوي على استرداد احدى الدول المنتجة حقاً من حقوقها وقد لاقى هذا القانون تأييد منظمة أوبك في بيان (مباديء) جاء فيه (مشروعية مبدأ التخلي عن الاراضي غير المستثمرة واعادة النظر في الاتفاقيات النفطية لتحقيق التوازن الاقتصادي بين الاطراف المتعاقدة و حق الدولة في المشاركة في العمليات النفطية و منها اصدار التشريعات اللازمة للمحافظة على الثروة النفطية لديها)[٢٢]. وصدور قانون رقم (١١) لعام ١٩٦٤ أسست بموجبه شركة النفط الوطنية العراقية لاستثمار الاراضي التي استردها القانون السابق وفق صيغ الاتفاقيات النفطية الجديدة التي بدأت بعض الدول المنتجة الاخذ بها و منها (عقود المشاركة او عقود الخدمة و المقاولة او الاستثمار المباشر) وقد اعتبرت هذه القوانين في حينها تحولاً جذرياً ليس فقط في السياسة النفطية في العراق وانما بالنسبة للدول المنتجة الاخرى، وقد حالت عدة ظروف واسباب تتعلق بسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة دون تنفيذ تلك القوانين ومنها محاولة شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق الالتفاف على القوانين السابقة من خلال مفاوضة ممثلي الحكومة ابتداءً من ١٩٦٤/٤/٢٤ انتهت بتأريخ ١٩٦٥/٦/٣ والاتفاق على مسودة اتفاقية شركة نفط بغداد بامتياز لمدة (٢٦) عام وزعت اسهمها ٦٦ر٧٦% لشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق و ٣٤ر٢٣% لشركة النفط الوطنية العراقية الا ان هذه الاتفاقية لم تحصل على موافقة مجلس الوزراء بجلسته في حزيران/١٩٦٥ بسبب رفضها من قبل القوى الوطنية في العراق، و انتهت هذه المرحلة في ظروف

صعبة مرت بها صناعة النفط في المنطقة و منها تصاعد الصراع العربي–الاسرائيلي و تهديدات الاخيرة بالمواجهة العسكرية الامر الذي دعا العراق الاقطار العربية المنتجة للنفط لعقد اجتماع لهم ببغداد بتأريخ ١٩٦٧/٥/٤ لاتخاذ قراراً لتنفيذ شعارات طالما رفعت في مؤتمرات البترول العربية و منها (نفط العرب للعرب) و(استخدام النفط العربي كسلاح للمعركة)وحذر تصدير النفط الى الدول الداعمة لاسرائيل في عدوانها على الاقطار العربية في ٥/حزيران /١٩٦٧ و الذي تقرر لاحقاً خفض صادرات النفط العربية الى تلك الدول بنسبة ٥% تزداد الى ١٠% وعلقت دول عربية علاقاتها الدبلوماسية و التجارية معها ثم جاءت مؤتمرات القمة العربية في الخرطوم في اب/١٩٦٧ و الرباط عام ١٩٧٢ و١٩٧٤ مخيبة للآمال العربية عندما قررت وقف المقاطعة مبررين ذلك ان الصادرات النفطية ستؤمن توفير الدعم المالي لدول المواجهة (مصر و سوريا و الاردن و منظمة فلسطين) بمبلغ (٣٧٨) مليون دولار ١٩٦٧ ازداد الى (١٠٨٢) مليون دولار عام ١٩٧٢ (٢٣).

ثانياً:العراق والتعاون العربي والدولي في مجال النفط

١.منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (اوبك)

افرزت العلاقات النفطية بين الدول المنتجة و الشركات النفطية العالمية جملة من المؤشرات اخذت تصب في صالح الشركات النفطية و دولها المتقدمة صناعياً من خلال توزيع قيمة برميل من المنتجات النفطية المكررة من النفط الخام العراقي عام ١٩٦٧ المباع بسعر (١١) دولاراً للبرميل الواحد بحيث كانت حصيلة الدول الصناعية من الضرائب (٧٥ر٥) دولار و الذي يشكل نسبة قدرها ٣ر٥٢% و حصة الشركات الاجنبية (٥١ر٤) دولار و بنسبة قدرها ٠ر٤١% و حصة الحكومة العراقية (٧٤ر٠) دولار أي بنسبة ٧ر٦% . (٢٤) يعزز ذلك ان نسبة الارباح المتحققة لشركات النفط الاجنبية العاملة في الدول العربية ازدادت من ٦٥% عام ١٩٥٨ الى ١١٤% عام ١٩٦٤ مقارنة في ما حققته في فنزويلا التي بلغت ٢١% و في الولايات المتحدة الامريكية ١٠% .(٢٥) و لم تقف الشركات عند هذا الحد بل عمدت الى اتباع سياسة مراوغة مع الدول المنتجة تقلل الانتاج وتخفض الاسعار عند تازم علاقاتها مع العراق في الوقت الذي تزيد من انتاجها و ترفع اسعارها في الدول الاخرى و قد تفعل ذلك مع الدول الاخرى مما ترك اثراً مباشراً على الايرادات المالية المتحققة لهذه الدول و دفعها الى عقد اجتماع لوزرائها المختصيين بالنفط والطاقة ببغداد في ايلول عام ١٩٦٠ و بحضور وزراء الطاقة في ايران و فنزويلا و تقرر في حينها تأسيس منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (اوبك) ورفضها لسياسات شركات النفط الاجنبية الانتاجية والسعرية و عدم التزامها واحترامها للاتفاقيات الموقعة معهم مما زاد من مشاكل هذه الدول الاقتصادية و الاجتماعية ودفع بالمنطقة الى عدم الاستقرار على الرغم

من استمرار منظمة اوبك بالاجتماعات الدورية فأنها لم تحدث أي تأثير على قوى السوق النفطية (انتاجاً و تصديراً و تسعيراً) خلال عشر السنوات الاولى من تأسيسها. ولكن مستجدات الاحداث السياسية و المتغيرات الاقتصادية في بعض الاقطار العربية ذات التوجهات الراديكالية دفع المنظمة لاتخاذ قرارات حاسمة بدءاً من كانون الاول /١٩٧١ وحتى اذار/١٩٧٢ حددت بموجبها سقوف الانتاج و اسعار نفوطها في الاسواق الدولية والزمت الشركات الاخذ بها ، وقد تزامنت هذه الاجراءات مع قرار تأميم النفط في العراق في الاول/حزيران /١٩٧٢، واجراءات مماثلة في الجزائر وليبيا ودول اخرى اخذت بعقود مشاركة تحت ضغط الرأي العام لديها، وجاءت حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣ لتدفع بأسعار النفط الى زيادات متواصلة بلغت ما بين (٣٨-٤٠) دولاراً للبرميل للعقود الآجلة و اكثر من (٤٢) دولاراً للبرميل للعقود الفورية في عامي ١٩٧٩ -١٩٨٠، بعد ان كانت تتراوح ما بين (١ر٧-١ر٩) دولاراً للبرميل عام ١٩٧٢ ، ترتب عن ذلك زيادة في الايرادات المالية المتحققة في العراق من (٤٣٢) مليون دولار عام ١٩٧١الى اكثر (٢٦)مليار دولار عام ١٩٨٠ و تكوين احتياطي نقدي قدره (٤٠) مليار دولار، و ان الريع النفطي الذي كان يوزع عام ١٩٤٨ بنسبة ٨٢% للشركات النفطية الاجنبية و ١٨% للدول المنتجة تغيرت هذه النسب عام ١٩٧٣ لتكون ٥% للشركات النفطية و ٩٥% للدول المنتجة و ان كانت هذه النسب الاخيرة عادت الى ما كانت عليه سابقاً بعد تدهور اسعار النفط خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي[٢٦]. حيث اخذت تحصل الدول المنتجة للنفط حتى عام ١٩٨٠على ٦٤% من اسعار البرميل الواحد من النفط الخام و٣٦% للدول الصناعية وشركاتها بعد ان كانت عام ١٩٧٢ تبلغ ٢٣% للدول المنتجة و٧٧% للدول الصناعية والشركات وان القيمة المضافة تظهر من خلال الفرق بين اسعار البرميل من النفط الخام عام ١٩٩٧ التي تتراوح بين (٢٠-٢٤) دولاراً في حين ثمن المنتجات النفطية لهذا البرميل تبلغ (١٠٠-١٤٠) في الدول الصناعية. و قد تصدت هذه الدول لتوجهات منظمة اوبك التي ترى فيها انها اضرت بمصالحها والاقتصاد الدولي، و اخذ ساستها يطلقون التصريحات الحادة والمهددة و منهم الرئيس الامريكي كارتر الذي (اعتبر نفط العرب يشكل اكبر تحدي للسياسة الامريكية و مصالحها الاقتصادية في اوربا و اليابان مما يدفعها الى استخدام القوة العسكرية في منطقة الخليج العربي اذا ما تهددت امدادات النفط الى تلك الاسواق بالخطر[٢٧] وعملت الولايات المتحدة الامريكية على اقناع حكام دول الخليج العربي بأنهم شركاؤهم في ثرواتهم النفطية ويتوجب عليهم قبول اسعار لنفوطهم تتناسب مع المصالح الاقتصادية الغربية تصريحات ملغم ليرد وزير الدفاع الامريكي للفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٣ (ان الدفاع عن هذا النظام الاقليمي (الخليج العربي) مرتبط بشبكة الدفاع من حيث التسليح والامن الاميركي وان الدفاع عنه جزءا من الدفاع عن الاراضي الامريكية) و ان وليم سايمون وزير الخزانة الامريكي قال (ان هؤلاء الناس لا

يملكون النفط و انما جالسون عليه) و ان وزير الخارجية الامريكي كيسنجر خاطب حكام هذه المنطقة قائلاً (انتم جيران اباره و لستم مالكيه)[٢٨] ولاجل حفاظ الولايات المتحدة الامريكية على مصالحها في المنطقة لجأت الى اتباع استراتيجية معقدة وحذرة فيها الكثير من الازدواجية في التعامل سميت (دبلوماسية النفط) لكسب رضا بعض الانظمة السياسية المتعاونة معها و اقناعهم بأن مصالحها تتحقق من خلال مصالح الولايات المتحدة الامريكية، والبعض الاخر اطلق على هذه الفترة (عصر النفط) لانه اخذ يشكل سلعة استراتيجية بقدر ما هي مادة اقتصادية وسلعة تجارية لن ينافسها أي بديل في الاسواق العالمية لفترات طويلة قادمة الامر الذي دفع بالدول الصناعية مجتمعة الى اعادة النظر في استراتيجياتها حول مصادر الطاقة الناضبة والبديلة ومنها[٢٩]:-

١) انشاء وكالة الطاقة الدولية (IEA) ومنظمة التعاون و التنمية (OECD) و مجلس الطاقة الاوربي (EEC) التي اخذت اخذت بنظرية الخزين الاستراتيجي من النفط الخام و تبني سياسة الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة و ترشيد (تقنين) استهلاكها بمعدل ٧% و تنشيط مراكز البحوث والدراسات في مجال الطاقات الناضبة والمتجددة وتوفير الاستثمارات المالية الضخمة لها.

٢) اقناع بعض الدول المنتجة للنفط من حلفائها على انتاج نفوطهم و تخزينها في الابار الجافة الامريكية او في المستودعات و الخزانات التابعة لمعامل التكرير فيها و ملء خزانات نفطية عائمة في اعالي البحار والمحيطات تكون في متناول الدول الصناعية والاكثر من ذلك مطالبتها ببيع نفوطها قبل استخراجها من الابار لضمان امداداتها المستقبلية. بل ان الامر اصبح اخطر من ذلك من خلال اثارة التضارب بين مصالح الدول العربية النفطية الى حد تصاعد الخلافات وانخفاض اسعار النفط الى (٧) دولار مع بداية كانون الثاني-١٩٩٠ علما بأن منظمة اوبك قد حددته بـــ(١٨ دولار)[٣٠]، و في هذا المجال عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة جلساتها الاستثنائية السادسة في ايار/١٩٧٤ و السابعة في ايلول/١٩٧٥ لمناقشة ازمة الطاقة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وهنا تصح المقولة (يأخذون نفطنا لمصانعهم ..... واموالنا لمصارفهم) ويقصد بذلك عملية اعادة تدوير البترودولار الخاصة بالفوائض النفطية لدول الخليج العربي وايداعها في البنوك والمصارف الغربية.

وفي ضوء هذه الاحداث اخذت منظمة اوبك تواجه منعطفاً تأريخياً خطيراً يهدد بقاءها كتجمع للدول المنتجة للنفط حتى اصبحت من الضعف لا يمكنها الدفاع عن سياساتها الانتاجية و السعرية التي تدهورت لتصل عام ١٩٨٤ ما بين (٥-٥ر٧) دولار للبرميل مما ترتب عليه انخفاض الموارد المالية لدول المنظمة عام ١٩٨٤ الى(٤ر١٥٧) مليار دولار و(١٣٢) مليار دولار عام ١٩٨٥ و(١٠٥) مليار دولار عام ١٩٨٦[٣١].

وبلغت خسائر الدول العربية المنتجة للنفط عام ١٩٨٧ (٣٣ر٩٧) مليون دولار ازدات الى (١٥٣) مليار دولار عام ١٩٩٠ و الى (٢١٨) مليار دولار عام ١٩٩٩ و من ثم بلغ مجموعها (١٧٦٤) مليار دولار[٣٢]. هذا في الوقت الذي شهدت مجموعة دول منظمة (OECD) تطوراً اقتصادياً خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ حيث زاد الرقم القياسي من ١٠٠% الى ١٠٧% و ارتفع معدل استهلاك الطاقة بنسبة ٤% عام ١٩٨٤ واكثر من هذه النسب في الولايات المتحدة الامريكية و اليابان[٣٣]. و من ثم اخذت اسواق النفط تشهد دخول تجار ومضاربين يتداولون بالاوراق المالية والنقود وليس بالنفط في تعاملاتهم التجارية مما حقق لهم ارباحاً كبيرة نتيجة لتقلبات اسعار النفط التي اخذ بالتزايد دون ان يتزايد الطلب العالمي وبالتالي فقد شكلت احد اهم اسباب الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٧ و تركت اسواق النفط غير مستقرة حتى مع تزايد اسعاره التي وصلت منتصف اذار/٢٠١٢ ما بين (١٠٠-١٢٥) دولاراً للبرميل وهذا يثبت فشل سياسة توقعات العرض والطلب على النفط و مشتقاته المتبعة من قبل الدول المنتجة والمستهلكة معاً و ان احداً لا يستطيع التأثير على هذه الاسواق بدون موافقة كبار المنتجين ممن يمتلكون التأثير على الدول الصناعية و لان المؤشرات الاقتصادية لهذه السلعة تشير الى استمرار تزايد الطلب عليها لتصل نسبتها ١٠٠% عام ٢٠٢٠ أي بزيادة قدرها ٤٤% عن الطلب العالمي عام ١٩٩٥ و١٥% على الطلب العالمي عام ٢٠٠٠(٣٤). و في ضوء ذلك يمكن ان يثير الباحث عدة اسئلة امام المختصين في شؤون هذه الصناعة من السياسيين و الاقتصاديين وهي:-

١) لماذا لا تلجأ الدول الصناعية الى التعاون مع الدول المنتجة و مساعدتها في تطوير صناعاتها النفطية و رفع كفاءة انتاجية ابارها النفطية والاستمرار في الاستكشافات الجديدة دون السماح لها بتقرير اسعار نفوطها؟

٢) لماذا لا تحدد الدول المنتجة للنفط انتاجها من النفط بمقدار حاجاتها للموارد المالية لتمويل تنميتها الاقتصادية و الحفاظ على ثرواتها النفطية و اطالة عمر انتاجها للاجيال القادمة بأعتبارها من الثروات الناضبة ، في الوقت الذي تسمح للدول الصناعية في التدخل لتحديد انتاجها من النفط؟

٣)لماذا تضع الولايات المتحدة الامريكية استراتيجياتها بما لا يؤثر على اقتصادها القومي و لا تترك للدول المنتجة حتى التفكير بما يحافظ على ثرواتها و اقتصادها القومي و تعمل ما تعمله سياسياً و عسكرياً ضدها ؟ واستمرارها في هذه الاستراتيجية للتأثير على استقرار اسعار النفط و تعرضه لعدة تذبذبات ارتفاعاً و انخفاضاً بفواصل زمنية تتحكم هي فيها كالتي حصلت في السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٦ و ١٩٩٧ و٢٠٠٢ و٢٠٠٧ ناهيك عن افتعال الازمات السياسية و التدخلات العسكرية في منطقة الخليج العربي و الشرق الاوسط.

٢.منظمة الاقطار العربية المنتجة و المصدرة للنفط (الاوابك)

ان ما يمتلكه العرب من احتياطيات نفطية ضخمة تزايدت منذ بداية القرن الماضي حتى اخذت تشكل ٦٢% من الاحتياطي العالمي عام ٢٠٠٠ بعد ان كانت تشكل ٥٥% عام ١٩٧٠ و من الغاز الطبيعي ٢١% و١٥% للسنوات نفسها بالإضافة الى ما يشكله النفط العربي الذي تزايد انتاجه من (١ر١) مليون برميل يومياً عام ١٩٥٠ الى (٨١ر١٧) مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠ و هي تشكل نسبة قدرها ١٠% و ٣٤% على التوالي من الانتاج العالمي ساهمت بنسبة ٦ر٢٥% من صادرت النفط العالمية و ١٦% من صادرات اوبك عام ٢٠٠٠ و من الغاز الطبيعي ١ر١٢%و ٨ر١٢% على التوالي . (٣٥) و بالتالي فقط شكل النفط العربي منذ بداية القرن الماضي اهمية استراتيجية حركت الصراعات الدولية ومنافسات الشركات النفطية و من هنا جاء اهتمام جامعة الدول العربية بموضوع النفط العربي متأخراً حتى بدأت بعقد مؤتمرات له للفترة ١٩٥٩-١٩٦٩ و توقيع اتفاقية (منظمة الاقطار العربية المنتجة و المصدرة للنفط) بتأريخ ١٩٦٩/١/٩ التي عملت على انشاء عدد من الشركات في مجال الصناعة النفطية و بالتالي فأن العرب اضاعوا فرص تأريخية كثيرة لاستثمار ثرواتهم النفطية و عوائدهم المالية بما يساهم في تطوير اقتصادياتهم و تحقيق وحدتهم الاقتصادية والنقدية على غرار الاتحاد الاوربي على الرغم من كثرة المنظمات والمؤسسات و الاتحادات والشركات التي تعمل ضمن اطار العمل العربي الاقتصادي المشترك . وعليه فأننا نرى ان كلاً من منظمة اوبك و اوابك لم تتوفقا في تحقيق أهدافها التي تصب في مصالح دولها الاعضاء في واحدة من اهم السلع الاستراتيجية في الاسواق الدولية و كذلك في المؤتمرات الدولية و المفاوضات متعددة الاطراف التي عقدت في اطار الامم المتحدة ومنها مؤتمر الطاقة عام ١٩٧٤ و مؤتمر قمة الارض في البرازيل عام ١٩٩١ بما يضمن حقوقها و مصالحها المشتركة و التي اقتصرت على مناقشة الانحباس الحراري و نظافة البيئة حرصاً من الدول المتقدمة على الحفاظ على بيئات نظيفة لشعوبها سخروا لها مراكز بحوث و استثمارات مالية كبيرة على حساب مصالح الدول المنتجة وبالذات الدول العربية التي ما تزال تمتلك مفاتيح وحلول مشاكلها لو احسنت استخدامها.

الفصل الثالث
مفاوضات النفط و قرار التأميم عام ١٩٧٢

أولاً: التعريف بمفهوم التأميم وموقف القانون الدولي

قبل الخوض في البحث بالقرار رقم ٦٩ لعام ١٩٧٢ القاضي بتأميم شركات النفط الاجنبية وممتلكاتها في العراق لابد من توضيح الامور التالية[٣٦]:-

١) تعريف التأميم:- فرض السيطرة الوطنية الفعلية للدول بطريق مباشر او غير مباشر على المشاريع الاجنبية المستغلة لثرواتها و مواردها الطبيعية.

٢) موقف القانون الدولي والمنظمات الدولية من التأميم:- يعترف القانون الدولي بحق الدول ذات السيادة في تنظيم ملكية الاجانب للاموال و حيازتها و استثمارها داخل اقاليمها، كما يحق لها منع الاجانب منعاً كلياً او جزئياً من ممارسة هذا الحق داخل اراضيها. وعليه فان نزع الملكية معترف به ومن حق الدول ان تمارسه على اموال مواطنيها او اموال الاجانب الموجودة داخل اقليمها وبعد دفع تعويضات عن الاموال و الممتلكات المؤممة. يؤيد ذلك النصوص الاتية:-

- المادة الثالثة من اتفاقية (ABS-Schaweross) للاستثمارات الاجنبية الموقعة في ابريل/١٩٥٩.
- المادة الثالثة من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCED) الخاصة بحماية الاموال الاجنبية الصادرة في ١٩٦٧.
- قرار مؤتمر الاتحادي الدولي للمحامين المنعقد في لوزان عام ١٩٦٦.
- المادة الثالثة عشر من التقرير النهائي للجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا و افريقيا
- قرار الامم المتحدة رقم (١٨٠٣) الصادر في دورتها عام ١٩٦٢ الخاص بالسيادة الدائمة للدول على مواردها و ثرواتها الطبيعية و تنظيم الاستثمارات الاجنبية في بلادها و ممارسة سلطاتها وفقاً لقوانينها الوطنية و في تأميم الممتلكات الاجنبية او نقل ملكيتها مقابل تعويض مناسب[٣٧].
- قرار الامم المتحدة في الدورة السادسة رقم (٣٢٨١) في ١٩٧٤/١٢/١٢ حول حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي يعطي الحق كل دولة في ممارسة سيادتها الدائمة.
- والكاملة على مواردها و ثرواتها الطبيعية
- المادة الثانية من الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي اقرته الامم المتحدة في ١٩٦٦/١٢/١٦ و التي تنص على (من حق أي شعب ان يتصرف بحرية في ثرواته و مورادة الطبيعية)[٣٨].
- قرار محكمة التحكيم الدائمة في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٢٢ بحق الدول في نزع ملكية الاموال الخاصة ذات السيادة عليها و يقع ضمن الحق القانوني.
- قرار محكمة العدل الدولية الدائمة عام ١٩٦٢ بحق الدول في نزع ملكية الاموال الخاصة المملوكة للاجانب او الوطنية بما يحقق المنفعة العامة.

- تأكيد كل دساتير دول العالم على اعطاء الحق للدولة في نزع ملكية او تأميم اموال الاجانب الموجودين في اقليمها.
- اعتراف جمهور الفقهاء القانونين بحق الدول في فرض سيطرتها على مواردها وثرواتها والمنشآت القائمة فيها بما يحقق المصلحة او المنفعة العامة بأعتبار ذلك ركناً اساسياً لشرعية قرار السيطرة على اموال الاجانب و جاء ذلك مؤيداً للعديد من الاتفاقيات و المعاهدات و المؤتمرات الدولية المدعومة بقرارات الامم المتحدة.
- اما في مجال الفكر الاقتصادي فأن الفكر الماركسي اعتباراً من عام ١٩١٧ ينظر الى التأميم وسيلة لنقل ملكية الاموال الخاصة الى الدولة دون تعويضات استناداً لقاعدة سلطة الدولة. اما في الفكر الرأسمالي فهو في الوقت الذي يعترف بالتأميم او ما يعرف بنقل ملكية الاجانب استناداً الى القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة والهيئات المرتبطة بها على ان يلزم دفع تعويضات عادلة و مناسبة وسريعة.
- ان استخدام الدولة لمواردها وثرواتها وقدراتها الاقتصادية للدفاع عن مصالحها الوطنية بوجه التهديدات الاجنبية مالية او سياسية او عسكرية امر مشروع في كل المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الامم المتحدة.

ثانياً: قرار التأميم رقم ٦٩ عام ١٩٧٢

وفي ضوء تطور العلاقات بين الحكومات العراقية و شركات النفط الاجنبية فقد دعت الحكومة العراقية منذ عام ١٩٧٠ الشركات الى مفاوضات مباشرة للانتهاء من المشـــاكل العالقـــة بينهمـــا الا ان الشركات ذهبت اكثر من ذلك من خلال اعادة تنظيم انتاجها من النفط في المنطقة خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧١ خفضت إنتاجها في العراق و زادته في دول الجوار كما يوضحها الجدول:-

جدول (٢)

جدول يوضح كميات النفط الخام المنتج في بعض الدول للفترة ١٩٦٧-١٩٧٣مليسون برميل/ يومياً

السنة	العراق	الكويت	السعودية	ايران
١٩٦٧	١ر٢٢٨	٢ر٤٩٩	٢ر٨٠٥	٢ر٦٠٣
١٩٦٨	١ر٥٠٣	٢ر٦١٣	٣ر٠٤٢	٢ر٨٣٩
١٩٦٩	١ر٥٢١	٢ر٧٧٣	٣ر٢١٦	٣ر٣٧٥
١٩٧٠	١ر٤٥٨	٢ر٩٨٩	٣ر٧٩٩	٣ر٨٢٩
١٩٧١	١ر٦٩٤	٣ر١٩٦	٤ر٧٦٨	٤ر٥٣٩
١٩٧٢	١ر٤٦٥	٣ر٢٨٣	٦ر٠١٦	٥ر٠٢٣
١٩٧٣	٢ر٠١٦	٣ر٠٢٠	٧ر٥٩٥	٥ر٨٨٠

المصدر: OPEC : ANNUAL STATISTICAL, VIENNA, 1976,P. 15-20

هذه الاجراءات ادت الى انخفاض العوائد المالية للعراق من (٨ر٢٠٣) مليون باوند استرليني عام ١٩٦٨ الى (٨ر١٩٩) مليون باوند استرليني عام ١٩٦٩ و الحقت به خسائر بلغت مجموعها (١٢٦٥) مليون دولار.(٣٩). خاصة وان الدول المنتجة للنفط كانت تحصل عام ١٩٦٩ على (٨٤ر٠) دولار عن كل برميل من النفط الخام الذي تصدره مقابل حصول الدول الصناعية على(١٠ر٥) دولار كضرائب و(٨٠ر٤) دولار للشركات[٤٠]. و كان تصرف الشركات النفطية مدعوماً بتصريحات بعض المسؤولين الامريكان مع بداية عام ١٩٧٢ و منهم وزير الخزانة الذي قال (ان على الولايات المتحدة الامريكية ان تكون اكثر صلابة في تعاملها مع الدول المنتجة و افهام حكوماتها انها لا تتفاوض مع الشركات و انما مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية). واعلان وزير الخارجية الامريكي (وليام روجرز) خلال زيارته الى منطقة الخليج العربي في اب/١٩٧٢ لتاكيد وقوف الولايات المتحدة الامريكية للدفاع عن مصالحها النفطية في المنطقة و معارضة كل ما يثيره تأميم النفط في العراق[٤١]. الامر الذي اصبح واضحاً للدول المنتجة التي فاوضت الشركات النفطية الى حد القناعة بأنها تبدأ المفاوضات مع ممثلي الشركات وتنتهي مع ممثلي حكوماتها و هذا يعني ان الشركات ما هي الا واجهة لتلك الحكومات وظلت جوانب القوة و الضعف في تجارب الدول المنتجة للنفط في نضالها ضد الاحتكارات النفطية و حتى بداية السبعينات من القرن الماضي. و جاء فشل المفاوضات الامر الذي دعا الحكومة الى اصدار قرار تأميم صناعة النفط رقم ٦٩ في الاول من حزيران/١٩٧٢ الذي اعتبر تحدياً ناجحاً ضد الشركات و سياسات حكوماتها التي افشلت تأميم النفط في ايران والمكسيك و البرازيل. و قد اعترفت الشركات الاجنبية بقرار التأميم في اذار/١٩٧٣ وقبولها لتسوية تعويضية مع الحكومة العراقية، ومن ثم جرت خطوات حثيثة لدعم شركة النفط الوطنية العراقية بما مكنها من ادارة القطاع النفطي بكل كفاءة وجدارة فقد بدأ الانتاج بالتزايد من (٦٩٤ر١) مليون برميل يومياً عام ١٩٧١ الى (٠١٦ر٢) مليون برميل سنوياً عام ١٩٧٣ و حتى وصل عام ١٩٧٩ الى (٤٧٦ر٣) مليون برميل يومياً و ارتفاع اسعاره من (٧٠ر١) دولار للبرميل عام ١٩٧١ الى (٨ر٢) دولار عام ١٩٧٣ و الى (٢ر١١) دولار عام ١٩٧٤ حتى وصل الى (٨ر٢٦) دولار عام ١٩٨٠ و عليه ازدات الموارد المالية المتحققة للعراق من (٥٢١) مليون دولار عام ١٩٧٠ الى (١٨٤٣) مليون دولار عام ١٩٧٣ و الى (٥٧٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٤ و الى (٢٦١٣٦) مليون دولار عام ١٩٨٠ انعكست على تزايد الدخل القومي من (٣٧٢ر٣) مليون دولار عام ١٩٧١ الى (٠٩١ر٦) مليون دولار عام ١٩٧٣ و الى (٨٤٣ر١٢) مليون دولار عام ١٩٧٥ و ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي (٦١١ر٣) مليون دولار الى (٥٦٢ر١١) مليون دولار والى (١٩٨ر١٣) مليون دولار للسنوات نفسها على التوالي[٤٢]. الامر الذي حفز الحكومة العراقية الى زيادة استثماراتها في خططها التنموية و التوسع في البنى التحتية للاقتصاد العراقي و توفير الفرص التشغيلية

و رفع مستوى معيشة افراد المجتمع و تقديم القروض والمساعدات للدول العربية والـدول الصـديقة و زيادة مساهمة العراق المالية في المؤسسات و الصناديق التنموية العربية المشتركة كل ذلك كان يتزامن مع تعزيز مكانة النفط العراقي في الاسواق الدولية و دور العراق في المنظمات البترولية اوبك و اوابك و الذي كان يدعو من خلالها لرسم سياسة انتاجية و سعرية تؤدي الى الاستقرار في الاسـواق النفطيـة والسيطرة على مستويات الاسعار.

ثالثاً: مرحلة حروب الخليج والحصار الاقتصادي وانهيار الاسعار

استمرت الولايات المتحدة الامريكية بسياساتها التي تقوم على عدم استقرار منطقة الخليج العربي و الشرق الاوسط من خلال افتعال سلسلة من الازمات معتمدة على ان النفط لم يكن مادة خامدة ... انه يتحرك ليشكل عاملاً مؤثراً في الاقتصاد العالمي ولفترة غير محدودة الزمن وعليه فأنها طالما لجأت الى زعزعة هذه الاسواق من خلال خلق تذبذبات بالاسعار ارتفاعاً و انخفاضاً بفواصل زمنية تتحكم فيها كالتي حصلت في السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٦ و١٩٩٧ و ٢٠٠٧ ولا تزال حتى بلغت خسارة الدول العربية المنتجة للنفط جراء التدهور في الاسعار ما مقداره (٩٧٠٣٣) مليون دولار عام ١٩٨٧ و(١٥٣١٤٢) مليون دولار عام ١٩٩٠ و(٢١٧٦٤٠) مليون دولار عام ١٩٩٦ و بلغت مجموعها (١٧٦٤٥٤٧) مليون دولار كان نصيب العراق منها (١٦٤٩١) مليون دولار عام ١٩٨٧ و (١٧٧٧٧) مليون دولار عام ١٩٩٠ وبلغ مجموعها (٨٣٢٥١) مليون دولار .(٤٣). ورغم ذلك فأن سياسة العراق النفطية كانت تؤكد على استمرار التواصل و الحوار بين المنتجين و المستهلكين بغية الاتفاق على اسعار عادلة تحقق مصالح الجميع و لان الجميع يدرك ان حالة عدم استقرار الاسواق في السنوات المشار اليها اعلاه لم تكن بسبب آليات السوق (العرض و الطلب) لان المتوفر من الاحصائيات تشير الا ان هذه الاسواق لم تسجل زيادات حادة في العرض او الطلب وانما كان مرجعه الى افتعال اختناقات من قبل المضاربين و تجار النقود في هذه الاسواق وتلاعب الدول الصناعية في خزينها الاستراتيجي من اجل حماية و ضمان امدادات النفط اليها و لاهمية فائض القيمة المتحققة لاقتصادياتها و لانها ادركت انه ليس هناك أي مصدر اختياري يمكن ان يعوض عن النفط العربي خلال فترة طويلة من الزمن و بالتالي رأت بالخارطة الجيو-سياسية و الاقتصادية للمنطقة في هذه المرحلة اكثر خطورة عليها من اتفاقية سايكس-بيكو قبل الحرب العالمية الاولى يؤكد ذلك تصريحات كولن باول رئيس اركان الجيش الامريكي في ١٩٩٠/١٢/١٥ (ان حل المشكلة سلمياً (مشكلة احتلال الكويت) سيبقي العراق قوياً يهدد امن اسرائيل و المصالح الامريكية في المنطقة). وتصريح جيمس بيكر وزير الخارجية انذاك (لا يمكن السماح للعراق بالاحتفاظ بقوته العسكرية او امتلاك ما يرغب من الاسلحة لان الولايات المتحدة الامريكية ملزمة بالدفاع الفردي و الجماعي عن مصالحها ومصالح اصدقائها في الخليج العربي والشرق الاوسط الذين تربطنا و

اياهم علاقات عميقة و ثابتة و متبادلة).(٤٤) لذلك جاء العدوان الذي قادته الولايات المتحدة على العراق عام ١٩٩١ الذي احدث دماراً شاملاً للبنى الاقتصادية والقطاعات الانتاجية قدرت خسائرها المادية انذاك بحدود (٥٠) مليار دولار منها (٦) مليار دولار خسائر الصناعة النفطية و (٢٠٠) مليار دولار عن توقف الصادرات النفطية للفترة ١٩٩٠ ولغاية ١٩٩٦ ناهيك عن الخسائر البشرية وتبعات ذلك الاقتصادية و الاجتماعية و ان كان بعض اسباب ما حل بالعراق يعود للسياسات غير الموفقة و غير العقلانية للنظام السابق في معالجته للمشاكل مع دول الجوار (والتي قد لا ينفرد بها العراق فقط، لانها مشاكل كثيرة ومعقدة تعم دول الجوار في العالم وخاصة ما يتعلق بترسيم الحدود واقتسام الموارد و الثروات الطبيعية المشتركة و التجارة الحدودية) من خلال الاحتكام الى لغة الحوار وفقاً للقانون الدولي والمعاهدات الدولية التي سبق ان عالجت مشاكل كثيرة وانهت خلافات عصية بين الدول.

واخضع العراق لقرارات مجلس الامن ابتداءً من القرار ٦٦٠ في ١٩٩٠/٨/٢ وانتهاء بالقرار ٦٨٨ في ١٩٩١/٤/٥ وادخل تحت طائلة الفصل السابع مع فرض الحصار الاقتصادي و منع صادراته النفطية و الحجز على كل امواله و ممتلكاته في الدول الاخرى وافق على تنفيذها في ٣/اذار/١٩٩١ الذي فرض عليه برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب القرار ٩٨٦ في ١٤/نيسان/١٩٩٥ الذي وقع في ١٩٩٦/٥/٢٠ اجاز له تصدير كميات من النفط بحدود (١٤) مليار دولار سنوياً يحصل من خلالها على (٢٠٠) مليون دولار شهرياً لتغطية مصاريف هذا البرنامج الذي وضع موضع التنفيذ و اقره مجلس الامن بالقرار (١١١١) في ٤/حزيران/١٩٩٧ ويظهر من ذلك ان السياسة الامريكية اممت الشرعية الدولية من خلال هيمنتها على مجلس الامن و قراراته باتجاه اضعاف القدرات الاقتصادية للعراق و الاستمرار بالعدوان عليه على الرغم من تنفيذه لقرارات مجلس الامن. في الوقت نفسه كانت المواقف العربية (الفردية والجماعية) تتراجع في مواجهة النفوذ الامريكي العائد الى المنطقة بقوة المال و السلاح و اصبحت هذه حقائق تعيشها المنطقة بعد تدمير العراق و احتلاله عام ٢٠٠٣ و دخوله مرحلة جديدة بين ارهاب المحتل و ارهاب دولي جديد تحت مسميات عديدة والخاسر الوحيد هو شعب العراق في امواله و حضارته التي يصعب تقدير تكاليفها المادية . وهذا يؤكد ان هذه الاستراتيجية تقوم على تواجد الشركات النفطية العالمية في المنطقة من خلال فرض سياسات جديدة التي لا يمكن الفصل بينها فكل منها كان يستخدم لخدمة الاخر من خلال تدعيم مواقفه من هذه الدول مسخراً كل الامكانيات و القدرات بدءا بالاتصالات الدبلوماسية وانتهاءا بالتدخل العسكري وهذا ما اكده وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دلس في ١٩٥٦/٨/١٢ حول فكرة تأميم النفط (ان أي تأميم من هذا النوع لممتلكات ذات اهمية دولية هو امر اكبر كثيراً من أي تعويض للمساهمين و هو امر يدعو للتدخل الدولي. (٤٥) و هذا تحقق بالعراق حيث اخذت ايرادات النفط المالية تودع بأسم صندوق تنمية العراق DFI الذي اقره مجلس

الامن بالقرار ١٤٨٣ عام ٢٠٠٣ في البنك الفدرالي الاحتياطي الامريكي لتسديد ما فرض عليه من تعويضات و مديونية بموجب نادي باريس و جولة جيمس بيكر للدول المطالبة و التي قدرت المديونية (١٢٠) مليار دولار و التعويضات بـــــ(٣ر٥٢) مليار دولار سدد منها (١ر٢٧) مليار دولار الى الكويت وتسوية المبالغ الاخرى خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي الى الكويت بتأريخ ٢٠١٢/٣/١٤ ومن جهة اخرى فقد ساهمت المبالغ المتجمعة عن برنامج النفط مقابل الغذاء بتوفير (٦٢) مليار دولار حتى ٢٠٠٣/٢/١٨ دفع منها (٢٦) مليار دولار اقيام السلع الغذائية و الدواء المستوردة فعلاً قبل هذا التأريخ و يفترض الباقي (٣٦) مليار دولار الا ان المبلغ الذي اودع الى صندوق تنمية العراق (٤ر١٠) مليار دولار ٢٠١٠ ولم يبق بالصندوق من هذا المبلغ سوى (٧٠٠) مليون دولار.(٤٦). ٠٠٠ و السؤال الذي يثار اين انفقت المبالغ المتبقية؟ وما هي حصيلة الايرادات المالية النفطية منذ بداية الاحتلال و حتى اليوم؟ و تشير التصريحات الكثيرة من كبار المسؤولين في الحكومة الاخيرة (ديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة ومجلس النواب و احمد الجلبي و وزير المالية) عن فقدان و اختفاء عشرات المليارات من الدولارات لا يعرف مصيرها ثم جاء تقرير المفتش العام الامريكي ستيورات باوين المسؤول عن اعمار العراق الى الكونكرس الامريكي في ٢٠١٢/٣/١ حول الفساد المالي الذي اصبح ثاني اخطر الحالات المؤشرة في العراق بعد الارهاب استناداً الى تصريحات رئيس الوزراء العراقي.

وبالعودة الى مستقبل النفط في العراق فأن الكثير من المسؤولين في الولايات المتحدة الامريكية و منهم لورانس ليند ساي المستشار الاقتصادي للرئيس الامريكي بوش في ايلول ٢٠٠٢ اكدوا (ان النفط هو الهدف الرئيسي لقيام امريكا بهجوم عسكري على العرق) (٤٧). لذلك فان انسحاب قواتها المحتلة من العراق في ٢٠١١/١٢/٣١ لم يسدل الاشارة على الاحتلال الامريكي كما يدعون و انما تركت الكثير التي تتضح بأتفاقيات التعاون الستراتيجي الموقعة بين البلدين خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي الى واشنطن في شهر تشرين الثاني/٢٠١١.

الفصل الرابع
السياسة النفطية في العراق بعد ٢٠٠٣

يتضح من خلال الفصول السابقة جملة من الحقائق عن النفط في العراق اذ لولا اهميته في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية لما جعل مسرحاً للصراعات الدولية وتنافس الشركات النفطية العالمية منذ بداية القرن الماضي والذي ترتب عنه سياسات حكومية متفاوته بين القبول في الامر الواقع للامتيازات النفطية التقليدية التي تركت الاقتصاد يعاني مشاكل التخلف والتبعية الاقتصادية والتي لم تتغير الا بعد صدور قانون رقم ٨٠ لعام١٩٦١ و قانون رقم ٦٩ لعام الذي اعاد الثروات النفطية و

استثمارها انعكست على تطور الاقتصاد و زيادة موارده المالية و رفع مستوى معيشة افراد المجتمع و لكن الامر لم يستمر كما اريد له فأدخل العراق في مرحلة صعبة وقاسية نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال في ٢٠٠٣ و تبني سياسات اقتصادية تقوم على اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي و تقليل دور الدولة الاقتصادي و تنشيط القطاع الخاص المحلي و تشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال اصدار قانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ والذي لم يصدر بمعزل عن قوانين سابقة للعمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية في مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية (عدا النفط والغاز) مع منحه حزمة كبيرة من المزايا و الحقوق[٤٨].

اولاً: مشروع قانون النفط والغاز

من الصعب على الباحث في اقتصاديات النفط ان يتمكن من الالمام بقانون واسع ومتشعب في الجوانب السياسية والاقتصادية والفنية على الرغم من اهميته الستراتيجية كمشروع قانون النفط والغاز بمنهجية اكاديمية وبمعزل عن الظروف التي رافقت اعداده بدءا بالدستور العراقي و مواده التي تشير الى اهمية هذه الصناعة و عوائدها المالية ضمن قانون الاقاليم و المحافظات وقانون شركة النفط الوطنية العراقية وكلاهما لم يتم اقرارها حتى الان.

وثمة اسئلة عديدة واجهت المعنيين بشؤون هذه الصناعة في اعقاب ٢٠٠٣ لانهم لاحظوا ان من أولويات القوات الامريكية المحتلة هي الحفاظ على مباني وزارة النفط والمؤسسات التابعة لها بحماية متميزة حتى ان احد كبار المسؤوليين العراقيين في وزارة النفط انذاك كان قد طمأن العاملين معه بأن الوزارة و موظفيها ستكون في مأمن و بحماية امريكية وهذا يكفي كدليل قاطع ان الاحتلال يهدف السيطرة والهيمنة على الثروات النفطية في العراق.ولكي نبحث في هذا المشروع لابد ان نشير الى بعض مواد الدستور العراقي التي تتعلق بالثروة النفطية والغاز و منها(٤٩) :-

١) نصت المادة (١١١) من الدستور (النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات).

٢) نصت المادة ١١٢ /اولاً من الدستور(تقوم الحكومة الاتحادية بأدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني لعموم العراق ... و ينظم ذلك بقانون).

كما نصت المادة ١١٢/ ثانياً (تقوم الحكومة الاتحادية و حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات اللازمة لتطوير النفط والغاز بما يحقق اعلى المنافع للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادىء السوق و تشجيع الاستثمار).

ومن خلال النصوص اعلاه يتضح ان ملكية النفط والغاز ملكية عامة للشعب العراقي لا تقبل التجزئة او التفرقة جغرافياً او سكانياً او اجتماعياً خاصة و ان المادة (١٤٩) من الدستور تنص (ان مجلس النواب هو الممثل لكل الشعب العراقي) و بالتالي فهو وحده يملك سلطة القرار في التصرف في النفط والغاز عن طريق تشريع القوانين و هذا يعني ان كل العقود النفط الموقعة مع شركات النفط الاجنبية في اقليم كوردستان منذ عام ١٩٩٢ وعقود التراخيص هي مخالفة دستورية واضحة يضاف الى ذلك التأخر في اقرار قانون الاقاليم والمحافظات و قانون النفط والغاز.

وفي ضوء ذلك اعدت الحكومة العراقية اكثر من مشروع لقانون النفط والغاز منذ عام ٢٠٠٦ من قبل لجنة ثلاثية من خبراء مختصيين بالصناعة النفطية انتهت منها في ٢٠٠٧/٢/١٥ و احيلت الى مجلس النواب و التي لا تزال محل جدل واعتراضات الكتل السياسية بالاضافة الى حكومة اقليم كوردستان و مجالس المحافظات ناهيك عن المواقف الرافضة لبعض مواده من قبل الرأي العام العراقي الذي يرى فيه عودة للشركات النفط الاجنبية التي كانت مهيمنه على النفط العراقي من خلال الامتيازات القديمة وحتى قرار التأميم عام ١٩٧٢. وعليه فأن الباحث سيقتصر في بيان رأيه على بعض هذه المواد المتعلقة بالجوانب الاقتصادية و ترك الجوانب الفنية و التنظمية و ان كانت الاخيرة لا تقل اهمية عن الاولى و على النحو الاتي:-

١) جاءت المادة رقم(٢) منسجمة مع ما جاءت به المادة (١١١) في الدستور التي تتعلق بملكية النفط والغاز لكل الشعب العراقي و توزيع موارده بشكل عادل من خلال مشاركة الحكومة الاتحادية مع حكومات الاقاليم و المحافظات من اجل تحقيق المصلحة الوطنية يساهم فيها القطاع الخاص و الاستثمارات الاجنبية بما يضمن الكفاءة والمهنية والاهلية ويؤمن نقل التكنلوجية الحديثة و تأهيل العراقيين للمشاركة في ادارة هذا القطاع .

٢) جاءت المادة رقم (٣) لتأسيس نظام حديث و متطور لادارة العمليات النفطية في العراق بما فيها تبني الخطط و السياسات القصيرة والمتوسطة و البعيدة المدى وفقاً لاحدث تقنيات اقتصاد السوق و بالتعاون مع المنظمات النفطية الاقليمية و الدولية.

٣) تأسيس المجلس الاتحادي للنفط و الغاز و عضوية الوزراء المختصين و خبراء من المحافظات و الاقاليم في صناعة النفط و المال وشركة النفط الوطنية العراقية.

٤) تسمية الجهات ذات العلاقة للإشراف على ادارة هذا القطاع كلاً حسب اختصاصاته كمجلس النواب لتشريع القوانين و المصادقة على الاتفاقيات الدولية النفطية و مجلس الوزراء الذي يقترح مشاريع القوانين والسياسات النفطية و يشرف على تنفيذها من خلال الجهات المختصة و المجلس الاتحادي للنفط و الغاز ودوره في رسم السياسات النفطية وعقود التراخيص ومسؤولية وزارة النفط وشركة

النفط الوطنية المعنية بادارة هذا القطاع اينما وجدت مؤسساته الاستخراجية والنقل والتوزيع داخل العراق و التصدير الى خارج كما حددت هذه المادة مسؤولية الهيئات الاقليمية المتعلقة بالنفط و الغاز في الاقاليم والمحافظات.

٥) نظمت المواد من (١٥-٢٩) عقود المشاركة او عقود الخدمة و التراخيص التي يتم الاعلان عنها و فرزها و توقيعها من قبل وزراة النفط.

٦) جاءت المادة (٤٠) لتنظيم شؤون الموارد المالية المتحققة عن هذه الصناعة و مبيعاتها داخل العراق و خارجه و استخدامها لتمويل الموازنة العامة و برامج و خطط التنمية الاقتصادية الشاملة على ان تودع الفوائض في (صندوق المستقبل) الذي يؤسس لهذا الغرض بما يضمن للاجيال القادمة حقوقهم في ثروات النفط و الغاز.

وعلى الرغم من ان قانون النفط والغاز لا يزال مشروعاً (حتى اعداد هذا البحث) و لم يتم اقراره من قبل مجلس النواب و كذلك القوانين الاخرى المرتبطة به التي لا تزال تتجاذبها الخلافات غير الموضوعية بين الكتل السياسية و التي اقل ما يقال عنها هذه الخلافات انها بعيدة عن ما يحقق المصالح الوطنية و التي يتضح من خلال :-

١) تجاهل قوانين النفط و الغاز السابقة التي كانت تقوم على ادارة هذه الثروة و تنظيمها منذ اكثر من (١٠٠) عام بدءا باتفاقيات الامتيازات النفطية و حتى عام ١٩٥٨ و قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ و قانون رقم (١١) لعام ١٩٦٤ و قانون رقم (٦٩) لعام ١٩٧٢ و قانون رقم (٢١) لعام ١٩٩٧ في مراحل تأريخية شهدت فيها الصناعة النفطية متغيرات كثيرة ساهمت بأخفاقات في بعضها و بتطورات اقتصادية واجتماعية في مراحل اخرى .

٢) قيام حكومة اقليم كوردستان بتوقيع عدة اتفاقيات لاستثمار النفط منذ عام ١٩٩٢ في محافظات الاقليم مع شركات اجنبية مخالفة للمواد (١١١و ١٤٩) من الدستور دون انتظار تشريع قانون النفط و الغاز الامر الذي ادخلها في سجال طويل مع الحكومة المركزية. بنفس الوقت الذي عملت فيه الاخيرة من خلال وزارة النفط بتوقيع عقود تراخيص مع عدة شركات اجنبية و ما تسرب عنها من علامات استفهام كثيرة؟

٣) للظروف التي رافقت احتلال العراق و التي كان احد اركانها استباحة الثروات النفطية من قبل دول الجوار الذي اخذت تفرض سيطرتها على الحقول العراقية نهباً و سرقة دون اعتبار لعلاقات حسن الجوار و احكام القانون الدولي و قرارات المنظمات النفطية الاقليمية والدولية و عمليات لا تقل عنها خطورة و هي تهريب النفط الخام و المنتجات النفطية مدعومة من قبل عدة جهات الى خارج العراق.

ثانياً: جولات عقود التراخيص

اتجهت الحكومة العراقية الى انتهاج سياسة نفطية تمليها عليها المرحلة الحالية من خلال حصر عدد من الحقول العملاقة المنتجة والحقول المكتشفة وغير المطورة و الاعلان عن جولات التراخيص مع الشركات الاجنبية التي سارعت بتقديم عروضها من خلال ثلاث جولات الأولى في ٣٠/حزيران/٢٠٠٩ و الثانية بأتريخ ١١/كانون الاول/٢٠٠٩ هذا غير جولة تراخيص حقول الغاز في عكاز في الانبار و المنصورية في ديالى و الجدول المرفق يوضح هذه الحقول و الشركات التي آلت اليها. و قد اؤشرت عدة ملاحظات على هذه التراخيص وهي:-

١) ان العقود وقعت قبل استكمال اصدار القوانين المنظمة للسياسة النفطية في العراق والمشار اليها سابقاً و بالتالي فأن هذه العقود جرى التفاوض والتوقيع عليها بموافقة مجلس الوزراء (عدا عقود اقليم كوردستان) علماً بأن الامر يتطلب مصادقة مجلس النواب بأعتباره السلطة التشريعية المخولة بموجب الدستور في المواد (١١١) و(١١٥) و (١٤٩) المشار اليها سابقاً.

٢) ان تنافس الشركات الاجنبية للحصول على عقود نفطية و غازية في العراق يعود الى عوامل مشجعة و محفزة لها منها امتلاك العراق لاحتياطيات نفطية ضخمة و حقول عملاقة لا يوجد مثيل لها في الدول المنتجة بالاضافة الى انخفاض كلف انتاج البرميل الواحد التي لا تتجاوز عن (١٫٨٨) دولار في حين تصل هذه التكلفة الى (٢٠) دولار في بلدان كثيرة من العالم.

٣) ضرورة تسخير هذه الثروة لدعم حركة التطور و التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق لانها ستبقى (كما يبدو منذ اكثر من قرن من الزمن) العمود الرئيسي للاقتصاد العراقي و عليه يجب استثمار مواردها المالية لتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وان لايبقى الاكتفاء بالريع النفطي لتمويل الموازنة العامة و الدخل القومي لان المطلوب تحقيق نمو متوزان للقطاعات المختلفة للاقتصاد و من هنا يتأتى دعوة الاستثمارات الاجنبية للمساهمة في تطوير هذه الصناعة وفق صيغ جديدة تحفظ للعراق حقوقه في ثرواته النفطية.

٤) تشير عقود التراخيص الموقعة مع الشركات الاجنبية الى حصول الاخيرة على نسب ربحية عالية جدا و هذا شجعها للتنافس على الحصول على هذه العقود في حين ان هذه الشركات و غيرها لاتزال تعمل مع عديد من الدول المنتجة للنفط بعقود مشاركة تحصل الحكومات على ٥٠% من الارباح.

٥) ان عقود التراخيص ستعمل على تحقيق معدل انتاج يومي لا يقل عن (٢٫٨٥٠) مليون برميل يستمر بالتزايد حتى يصل عام ٢٠٢٠ الى (١٠-١٢) مليون برميل كما يزعمون. وما ندري ما سوف تكون عليه الاسواق النفطية انذاك خاصة و ان هذه الشركات لها استثمارات نفطية في تلك الدول و عليها

مسؤولية الاستمرار في تنمية انتاجها فيها يضاف الى ذلك محدودية منافذ تصدير النفط الخام العراقي في مواني‌ء الخليج العربي و البحر الابيض المتوسط .

الحقول	الشركات الاجنبية	الاحتياطي مليار برميل	الانتاج اليومي مليون برميل	اجرة الخدمة دولار/برميل	مدة العقد بالسنوات
مجنون	شركة شيل البريطانية-الهولندية	١٢ر٦	١ر٨٠٠	١ر٣٩	٢٠
حلفاية	توتال الفرنسية بتروناس الماليزية سينويك الصينية	١ر٤	٠ر٣٠٠٠	١ر٤٠	٢٠
غرب القرنة مرحلة/٢	لوك اويل الروسية هايدرو اويل النروجية	١٢ر٨٧٦	١ر٨٠٠	١ر٣٩	
الغراف	جابكس اليابانية بتروناس الماليزية	٠ر٨٦٣	٠ر٢٣٠	١ر٤٩	٢٠
نجمة و القيارة	شانغول الانغولية	نجمة : ٠ر٨٥٨ القيارة : ٠ر٨٠٧	٠ر١١٠ ٠ر١٢٠	٦ر٠٠ ٥ر٠٠	٢٠ ٢٠
الناصرية	ستات اويل النرويجية				

٦) العمل على رفض و مقاومة أي توجه يتخذ من قبل الحكومة لخصخصة منشآت هذه الصناعة في أي من مراحلها وانما العمل باتجاه تشجيع الانشطة الحكومية و الخاصة والاجنبية واخذ دورها من خلال التعاون والتنسيق والمنافسة بما يعود على الاقتصاد العراقي بالتطور والنمو وعبر عقود استشارية وخدمية.

جدول (٣) يوضح جولات التراخيص الاولى و الثانية

الحقول	الشركات الاجنبية	الاحتياطي مليار برميل	الانتاج اليومي مليون برميل	اجرة الخدمة دولار/برميل	مدة العقد بالسنوات
الرميلة	شركة النفط البريطانية B.P الشركة الحكومية الصينية CNPC	١٧ر٨	١-٣	٢ر٠٠	٢٠
غرب القرنة مرحلة/١	اكسون الامريكية و شيل الهولندية	٨ر٧	٢ر٣٠٠-٠ر٣٠٠	١ر٩٠	٢٠
حقل الزبير	ايني الايطالية كوكاز الكورية اوكسيدنتال الامريكية سينويك الصينية	٤ر٠٤	٠ر٢٢٧-٠ر١٩٥	١ر٩٠	٢٠

جدول التراخيص الاولى ٣٠/حزيران/٢٠٠٩
جولة التراخيص الثانية بتأريخ ١١/كانون الاول/٢٠٠٩

بدرة	كاز بروم الروسية تي .بي التركية وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية	١ر٧٠٠	٠ر١٢٠	٥ر٥٠
عكاز الغازي	كوكاز الكورية و موناي كاز الكازاخستانية			
المنصورية الغازي	TPAOالتركية و كويت انيرجي و كوكاز الكورية			
السيبة الغازي	TPAOالتركية و كويت انيرجي			

المصدر: وزارة النفط: دائرة العقود والتراخيص.

الاستنتاجات

لقد ظل العراق و لفترة طويلة من التأريخ يجمع بين الحضارة والعلم و الثروة لاستكمال بناء الدولة تحيط به صراعات الدول الكبرى وسياساتها للهيمنة و السيطرة على موقعه وثروته و مستقبله، و لم يأتي الاعداء الى العراق في كل المراحل التأريخية الا بعد ان وهنت قوته وتفرقت وحدة شعبه مهيئة بيئة هشة ذات قابلية لقبول الامر الواقع وهذا ما تأكد لنا في فصول البحث و عليه توصلنا الى الاستنتاجات الاتية:-

اولاً : ان المرحلة التأريخية التي بدأت منذ القرن الماضي هي التي فرضت على العراق وغيره من الدول المنتجة للنفط صيغ الامتيازات التقليدية التي ارادتها شركات النفط العالمية وفرضتها دولها الاستعمارية من اجل ضمان امدادات النفط الى اقتصادياتها المتقدمة مستفيدة من ارباحها و فوائض القيم مع قبول ورضا الدول المنتجة للنفط بالريع النفطي القليل الذي كان يشكل مصدراً رئيسياً لعوائدها المالية و ضرب كل التوجهات الوطنية لتأميم هذه الصناعة في المكسيك و البرازيل و ايران و العراق.

ثانياً : جاءت مرحلة اصدار الحكومات العراقية عدة قوانين رأت فيها من الضروة لاعادة تنظيم هذه الصناعة و ادارتها التي لم تعد للاقتصاد العراقي الا بالتبعية للاقتصاديات الاجنبية ومنها القرارات رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ و (٦٩) لعام ١٩٧٢ التي اعادت للاقتصاد العراقي استقلاليته و زادت من طاقاته الانتاجية والاحتياطي النفطي وموارده المالية (المؤشرة على الصفحات السابقة) محققاً طفرات نوعية في النمو و التطور الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستويات الدخل والانتاج القوميين و اختفاء مظاهر التخلف

و في مقدمتها البطالة محققاً احتياطياً نقدياً بلغ حوالي (٤٠) مليار دولار عام ١٩٨٠ التي احرقتها و غيرها الحروب والحصار الاقتصادي و الاحتلال عام ٢٠٠٣ الذي جاء بالاكثر المتمثل بمظاهر البطالة و التضخم والركود الاقتصادي والفساد المالي والاداري وعدم الاستقرار السياسي والامني.

ثالثاً : ان اشاعة نظام السوق وآلياته والانفتاح الاقتصادي ارتبطت بأوامر الحاكم المدني الامريكي (بريمر) المرقمة (١٩-٣٦) بعد عام ٢٠٠٣ وانتهت بألغاء بعضاً منها واحلال تشريعات قانونية كان بدايتها الدستور/٢٠٠٥ و قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ ومشاريع لقوانين النفط والغاز والاقاليم و المحافظات و شركة النفط الوطنية العراقية لترسم سياسة نفطية اخذت طريقها للتنفيذ من خلال توقيع تراخيص للنفط في اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية خاصة وان الاقتصاد العالمي يدرك اهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة وللصناعات التحويلية لاجال مستقبلية غير منظورة بالاضافة ان الجميع يعلم ان العراق يعوم على بحيرة من النفط و لاضير ان نقول ربما تكون اخر براميل النفط تنتج في العالم هي عراقية مع تميزه بأنخفاض كلف الانتاج و جودة النوعية وهذا يجعل منه الاكثر احتمالا ان يحتل مركز الصدارة في الانتاج والتسويق ويزيد من عمره الانتاجي في الوقت الذي اخذت فيه الكثير من الدول المنتجة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية يتراجع فيها الانتاج والتصدير ويزداد الاستهلاك الذي قدر في عام ٢٠١٢ ان يصل الى (١٧) مليون برميليومياً تنتج منه بحدود (٤) مليون برميل يومياً والمتوقع ان يصل عام ٢٠٢٠(٥٠) مليون برميل يومياً لذلك احتلت أفغانستان لتكون قرب حقول نفط بحر قزوين والعراق لتسيطر على نفطه وتتحكم اكثر بنفوط الخليج العربي كما جاء في تصريحات بك تشيني نائب الرئيس الامريكي عام ١٩٩٩ ورئيس مجلس ادارة شركة هاربوتين النفطية ناهيك عن توقعات تزايد الطلب على النفط من قبل دول جنوب شرق آسيا من ٢٠%-٢٤% والدول النامية من١٤%-١٧% واليابان من ١٠%-١٢% للسنوات ١٩٩٩-٢٠٢٠[٥٠].

رابعاً : تزايد الايرادات المالية المتحققة من (١٦٠١٦) مليار دينار عام ٢٠٠٣ الى (١٠٢٩٩١) مليار دينار عام ٢٠١٢ ساهمت العوائد المالية النفطية بمبالغ بلغت عام ٢٠٠١(١٥ر٦٨٥) مليار دولار واستمرت بالتزايد حتى وصلت (٧٦ر١٨٤) مليار دولار عام ٢٠١٠والمتوقع ان تصل الى (٨٧ر٩٠٠) مليار دولار عام ٢٠١٢[٥١]. بلغت نسبة مساهمة العوائد المالية النفطية فيها ما بين ٨٤%-٨ ر٩٨% في ظل ظروف تسعيرية خاصة وغير منصفة للنفط العراقي التي لا تزيد عن (٨٥) دولار للبرميل في حسابات الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ كما قررها صندوق النقد الدولي و ليست آلية السوق النفطية التي تتيح للكويت وايران بيع نفوطها بأكثر من (١١٠) دولار للبرميل خلال شهر اذار/٢٠١٢، ومع القبول بهذه الحسبة غير القانونية و غير الموضوعية وللا انسانية الا ان المطلوب الحفاظ على هذه الحصيلة واستثمارها في اعمار و تنمية العراق اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وامنياً بما يحقق تفعيل كل قطاعاته الانتاجية والخدمية الحكومية والخاصة بعيداً عن حالات الهدر والفساد المالي والاداري وضبط قوانين

وتشريعات الدولة و تنظيماتها في دقة وامانة لاستحصال مواردها المالية الاخرى كالضرائب والكمارك و الرسوم من خلال خلق فرص العمل الجديدة وتكافئها امام الكفاءات و الخبرات التي تحفظ وتصون المال العام وتعمل وتنتج لبناء العراق.

التوصيات

يأمل الباحث ان يكون في بحثه مساهمة جاده مع غيره من الباحثين المختصيين في اقتصاديات صناعة النفط التوصل الى جملة من التوصيات التي نأمل ان تأخذ طريقها عاجلا او اجلا لرفد السياسة النفطية في العراق بما يحقق تطور اقتصاده وازدهاره وبناء مستقبل واعد لابناءه واسعادهم في ثرواتهم وهي:

اولا: ان العبره في تشريع القوانين المتعلقة بصناعة النفط ان تأخذ بنظر الاعتبار القوانين والسياسات السابقة (سلبياتها وايجابياتها بغض النظر عن النظم السياسية التي جاءت بها) من خلال خلق البيئة والظروف المناسبة لتنفيذها في ظل ظروف سياسية وامنية واقتصادية مستقرة ومتغيرات اقليمية ودولية لسلعة استرتيجية لها وزنها في الاسواق العالمية يضمن تحقيق عوائد مالية مجزية وبأسعار عادلة تحقق مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

ثانياً: ان يعمل العراق من خلال مؤسساته الحكومية المختصة لأخذ مكانته ودوره في المنظمات النفطية العربية والدولية بحكم مايملكه من قدرات انتاجية واحتياطيات ضخمة تؤهله ،لأن يكون له دور رائد في رسم سياسات هذه المنظمات وتنفيذها وذلك لان مستقبل هذه الثروة لامنافس لها في الامد المنظور ولكي يكون لهذه المنظمات شأن في سياسات الانتاج والتسعير لنفوط دولها لمواجهة تكتلات الدول الصناعية المستهلكة وشركات النفط العالمية والدول المنتجة خارج اوبك واشاعة روح الحوار والتعاون بعيدا عن خلق الازمات في الاسواق العالمية التي لاتزال تضرب بالاقتصاد العالمي كما هو في الازمة المالية العالمية التي كان لعدم استقرار اسواق النفط دور مهم ومؤثر فيها.

ثالثا: ان تنفيذ السياسة النفطية المعلنة في العراق من خلال التشريعات والقوانين وعقود التراخيص يتطلب من المؤسسات التشريعية والتنفيذية التي اشرها مشروع قانون النفط والغاز ان تدرك تحقيق المصلحة الوطنية بعيدا عن الخلافات والصراع الذي انعكس على الاقتصاد العراقي والصناعة النفطية بأكثر خطورة من تلك التي رافقته منذ بداية القرن الماضي الامر الذي يتطلب:

١) ابعاد النفوذ الاجنبي أي كانت اغطيته عن كل مايتعلق بمصالح الوطن الامنية والاقتصادية والسياسية والثقافية كي لايصادر القرار العراقي وحقوق الوطن.
٢) الاستفادة من الخبرات والكفاءات والكوادر الفنية التي كانت لها الريادة في ادارة هذا القطاع بكل كفاءة وجدارة خلال الفترات السابقة لعام ٢٠٠٣ وخاصة الذين ابعدوا عن وظائفهم تحت اية

مسميات لانها خبرات وطنية عملت وجاهدت في ظروف صعبة وامتلكت خبرات قل مثيلاتها في الدول المنتجة للنفط.

٣) تطوير المعاهد والمراكز النفطية الحالية والتوسع في اعدادها وتخصصاتها والاسراع في تنفيذ جامعة البترول في البصرة وتجهيزها بأحدث الامكانيات الادارية والعلمية والفنية وبالاستعانة بتجارب مماثلة في الدول الاخرى، وتطوير المختبرات النفطية بتوفير الاستثمارات المالية اللازمة لهذه الانشطة وبما يتناسب واحتياجات هذه الصناعة وبمساهمة الاستثمارات الاجنبية والزام الاخيرة بالاعتماد على العمالة الفنية والخبرات العراقية في كل انشطتها وحصر استخدام الخبرات الاجنبية بأعداد محدودة.

٤) مقاومة أي توجه لخصخصة منشآت القطاع النفطي الحالية والمستقبلية لان انشطتها عالية الربحية ولا تشكل عبئاً ثقيلاً ادارياً وفنياً ومالياً على الدولة وانما تشكل مردوداتها الاقتصادية والاجتماعية مؤشرا ايجابياً على الاقتصاد والمجتمع العراقي.

رابعاً: تسجل عدة ملاحظات على جولات التراخيص التي يتطلب من المعنيين بالسياسة النفطية تجاوزها وهي:

١) ان حقول النفط التي شملت بجولات التراخيص المعلنة والتي احيلت الى الشركات النفطية العالمية حقول عملاقة في احتياطياتها ومنتجة بنسب لا تقل عن ٨٥% وكانت تدار بجهود وطنية بأسلوب الاستثمار الوطني ويمكن الاستمرار بهذه الصيغة وبمشاركة الاستثمارات الخاصة والاجنبية مما سيضاعف من المكانة الاقتصادية للعراق و يعزز استقلاله الاقتصادي.

٢) عدم وضوح آلية احتساب الايرادات المالية لعقود التراخيص التي تعود الى الحكومة العراقية والاكتفاء بمجرد تسجيل اجور الخدمة للبرميل الواحد.

٣) عدم معالجة عقود التراخيص لموضوع الغاز المصاحب للنفط الذي ينطوي عليه هدر للثروات الوطنية وعدم استثمارها وكما كانت احدى مشاكل الامتيازات التقليدية مع شركات النفط الاجنبية التي عملت في العراق قبل تأميم النفط عام ١٩٧٢.

٤) ان تقسيم مؤسسات وشركات النفط العراقية التي كانت لها القيادة والريادة الكفوءة وتجزئتها في ادارة هذا القطاع مثل شركات نفط الشمال والجنوب والوسط والاستكشافات والحفر و المسح الجيولوجي وتفكيكها وبعثرتها تحت سلطة وصلاحيات الأقاليم والمحافظات يؤدي الى اضعاف هذا القطاع.

٥) في الوقت الذي ارادت الحكومة العراقية بقانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ ان يساهم في اتاحة الفرص لجذب الاستثمارات الاجنبية للمشاركة في اعمار الاقتصاد العراقي و تنميته فقد استثنى هذا القانون قطاع النفط والغاز بنفس الوقت سارعت الحكومة العراقية بتوقيع عقود التراخيص مع

شركات النفط الاجنبية حتى قبل اقرار قانون النفط والغاز الامر الذي يثير الدهشة والاستغراب والتساؤل؟؟؟

الهوامش و المصادر

١. توفيق الحكيم: وثائق في طريق عودة الوعي/ بيروت/ دار الشروق ١٩٧٥ ص٥.

٢. راشد البراوي: حرب البترول في العالم/ القاهرة/١٩٦٥/ ص١٢.

٣. خضير عباس احمد: اهمية نفط بحر قزوين في الاستراتيجية النفطية الامريكية/ رسالة دكتوراه/ بغداد/٢٠١١/ ص١٥.

٤. سيف الدين محمد الحديثي: الصراع الدولي في العراق/ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السادس لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/٢٣-١٠-١٩٩٧ / ص٤.

٥. محمد جواد العبوسي: البترول في البلاد العربية/ القاهرة/ ١٩٥٦ / ص١٠٦.

٦. حامد ربيع: البترول العربي واستراتيجية الارض المحتلة/ القاهرة/ ١٩٧١/ ص٣٣.

٧. B.P. :statistical review of world energy, june – 2010,p.6-11.

OPEC: annual statistical bulletine,2010,Vienna,2011,p.11-12.

٨.حربي محمد: الاستراتيجية الغربية في الخليج العربي/ بغداد/١٩٧٤/ ص١٥.

٩.مجلة نفط العرب: العدد ١١/آب/ ١٩٧٢/ ص٢٢.

١٠.احمد سويلم العمري: صراع البترول في البلاد العربية/ القاهرة/ ١٩٦٠/ ص٦٧.

١١.انطوان تسيشكا:الصراع على البترول/ ترجمة عبد الوهاب محمد/ القاهرة/١٩٦٥/ ص١٥.

١٢.عبد الحميد العلوجي:الاصول التاريخية للنفط العراقي/الجزء الاول/ بغداد/١٩٧٣/ ص٢٤٩.

١٣.حامد ربيع:المصدر السابق/ ص٣٢.

١٤.هارفي اكونور:امبراطورية البترول/ ترجمة سميرة ماهر/ بيروت/١٩٥٩/ ص٢٣.

١٥.حكمت سامي سليمان: نفط العراق/ بغداد/١٩٧٩/ ص١٥٨.

١٦.حكمت سامي سليمان:المصدر السابق/ ص١٥٧.

١٧.مازن البندك:قصة البترول/ بيروت/١٩٧٤/ ص١٠٣.

١٨.سيف الدين محمد الحديثي: دور صناعة البترول في التنمية الاقتصادية في العراق/ رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة/ ص١١.

١٩.ريتشارد فولك: ايران والسياسة الاميريكية في الخليج/ تقرير مترجم/ ص٩٣.
٢٠.سيف الدين محمد الحديثي: المصدر السابق/ ص٣٥ و١٠٦.
٢١.سيف الدين محمد الحديثي: المصدر السابق/ ص٦٦ و٦٧.
٢٢.منظمة الاوابك: النفط و التعاون العربي/العدد ٤ و٥/ الكويت/١٩٨١/ ص٤٨.
٢٣.حامد ربيع: سلاح البترول و الصراع العربي- الاسرائيلي/ بيروت ١٩٧٤ ص١٠٦.
وكذلك محمد حسنين هيكل: حكاية السوفيت و العرب: جريدة الوطن/الكويت في ١٤/١/١٩٧٩.
٢٤.منظمة الاوابك: الطاقة في الوطن العربي/ الجزء الاول/الكويت/١٩٨٠/ ص٢١٠.
٢٥.فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها/ الكويت/١٩٩٠/ ص١٧٧.
٢٦.سيف الدين محمد الحديثي:الصراع الدولي على نفط العراق/المصدر السابق/ ص١٦.
٢٧.سيف الدين محمد الحديثي:الصراع الدولي على نفط العراق/المصدر السابق/ ص١٨.
٢٨.محمود عبد الفضيل:النفط والوحدة العربية/ بيروت/١٩٨١/ص١٨٨/ حامد ربيع: المصدر السابق/ ص٨٥.
٢٩.سيف الدين محمد الحديثي: موازين القوى في سوق النفط الدولية/ بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي/الجزء الثالث/٢٠٠٢/ ص٨٨.
٣٠.سعدون حمادي:النفط كسلاح سياسي/ بيت الحكمة/ مجلة الحكمة/ العدد١٨/٢٠٠١/ ص٣٦.
٣١.حسام احمد علي:السوق النفطية العالمية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية/ رسالة ماجستير/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/٢٠٠٠/ ص٦٩.
٣٢.نجيب نجم الدين:السياسة النفطية لاوبك/ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/٤-٦-١٩٨٧/ص١٢-١٣.
٣٣.صباح صالح البدري:انحسار دور اوبك في السوق النفطية/ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد/٤-٦-١٩٨٧/ ص٣.
٣٤. مجلة النفط العربي والغاز: العدد/٨٩/١٩٩٩/ ص١٥٤.
٣٥. منظمة الاوابك:التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠/ الكويت/٢٠٠١.
٣٦.عصام الدين مصطفى: تأميم الثروات النفطية في البلدان المنتجة وحقيقة بدائل التأميم/ بحث مقدم الى ندوة النفط والمواد الاولية الى مجلس السلمي العالمي/ بغداد/ تشرين الثاني/١٩٧٤/ ص٣-٥.

٣٧.ياسين الطائي:الإطار القانوني للنظام الاقتصادي الدولي/ رسالة ماجستير/ كلية القانون/ جامعة بغداد/١٩٩١/ص١٨١-١٨٢.

٣٨.باسيل يوسف:حقوق الانسان في فكر الاحزاب السياسية/ بغداد/١٩٧٤/ ص٢١.

٣٩. سيف الدين محمد الحديثي: دور صناعة البترول في التنمية الاقتصادية في العراق/مصدر سابق/ ص٣٥.

٤٠.هاشم السامرائي: النفط سلعة اقتصادية/ مجلة دراسات اقتصادية/ منشورات بيت الحكمة/العدد٢/١٩٩٩بغداد/ ص١٣.

٤١. بوريس راتشكوف: النفط والسياسة الدولية/ ترجمة خضر زكريا/ بيروت/١٩٨١/ ص١٨.

مجلة نفط العرب:العدد١١/آب/١٩٧٢/ ص٢٢.

٤٢.حسام احمد علي: المصدر السابق/ ص٦٩.

٤٣. OPEC: annual statistical bulletin,1990,Vienna,1991,p.10-12-21

٤٤. نقلاً عن وكالات الانباء العالمية.

٤٥.عادل حسين:المصدر السابق/ ص١٤.

٤٦.احمد ابريهي العلي: تدويل العراق تحت الفصل السابع/ بيت الحكمة/ مجلة دراسات اقتصادية/العدد٢٣/٢٠١٠/ ص١٣.

٤٧.الجامعة المستنصرية: كلية الادارة والاقتصادية/ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ عدد خاص/٢٠٠٩/ ص١٣.

٤٨. وزارة العدل: الوقائع العراقية/ العدد/٤٠٣١ في ١٧-١-٢٠٠٧/ قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦.

٤٩. وزارة العدل: الوقائع العراقية/ العدد الخاص بالدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الصادرة في ٢٠٠٦.

٥٠. بيت الحكمة: مجلة الحكمة/ العدد/١٨/٢٠٠١ مصدر سابق عدد خاص عن اوبك والسوق النفطية.

٥١. مجلة نفط العرب:العدد ٨٩/١٩٩٩/ ص١٥٤.

* ندوة قناة الجزيرة بتأريخ ٣٠-٣-٢٠٠٨ شارك فيها عدد من خبراء النفط (عصام الجلبي وعبد الحي زلوم والسفير الامريكي السابق في السعودية).

٥٢. يراجع في ذلك: ديوان الرقابة المالية/الحسابات الختامية للموازنات العامة في العراق للسنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٩.

* وزارة المالية:مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٢

* وزارة العدل:الوقائع العراقية/العدد/٤١٤٥ في ٢٢-٢-٢٠١٠ والعدد/٤١٨٠ في ١٤-٣-٢٠١١.

(*) ان التأريخ ذاكرة الامة ..... و من يفقد ذاكرته يفقد وعيه ..... و حصيلة الذاكرة صفحات الماضي و الحاضر بما فيها من وقائع و احداث. (١) توفيق الحكيم.